



"أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار"

إعداد:

أحلام محمد الحراري

إشراف:

د. فاخر مفتاح بوفرنة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة
العليا (الماجستير) في المحاسبة.

جامعة بنغازي

كلية اقتصاد

2017

Copyright © 2018.All rights reserved , no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writhing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi .

حقوق الطبع 2018 محفوظة ، لا يسمح اخذ اى معلومة من اى جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية او ميكانيكية بطريقة التصوير او التسجيل او المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة



"أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على
قرارات الاستثمار"

إعداد

أحلام محمد الحراري

لجنة الاشراف والمناقشة التوقيع

د. فاخر مفتاح بو فرنة

مشرقا/.....

د. عوض الروياتي

ممتحناً داخليا/.....

د. أكرم زوبي

ممتحناً خارجياً/.....

يعتمد عميد الكلية مدير ادارة الدراسات العليا والتدريب الجامعة



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَأَنْزَلَ اللّٰهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّٰهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا)

صدق الله العظيم

(أية 113 من سورة النساء)

الإهداء

إلى إمامنا المبعث بالنور المضيء، والبرهان الجلي، والمنهاج البادي، والكتاب الهادي القائل:-

" العلم خليل المؤمن، والحلم وزيره، والعقل دليله، والرفق والده، والدين أخوه، والصبر جنده".

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الذي روى طريقي بعرقه و أعطاني من سعادته، و ساعدني للوصول إلى هذه المنزلة، إلى

الوقود الذي يحترق من أجلي.

أبي العزيز

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله عليه الصلاة والسلام.

يسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان لكل من قدم لي يد العون وفي مقدمتهم الدكتور الفاضل/

فاخر مفتاح بوفرنة

والدكتور الفاضل/ أبوبكر شريعة الذي شرفني بمتابعته لهذه الدراسة وكانت توصياته دائماً بمثابة

النور الذي اهتديت به لإتمامها.

وأقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد

في قراءة رسالتي، وعلى إبداء النصح والمشورة.

والإخوة العاملين في شركات الوساطة المالية بسوق الأوراق المالية الليبي على حسن استقبالهم

وتعاونهم للحصول على المعلومات المطلوبة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ.....
الإهداء	ب.....
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات.....	د.....
قائمة الجداول.....	ز.....
قائمة الملاحق.....	ح.....
ملخص الدراسة.....	ط

الفصل الأول:- الإطار العام للدراسة

مقدمة.....	2.....
1-1 الدراسات السابقة	4.....
2-1مبررات الدراسة.....	8.....
3-1 مشكلة الدراسة.....	8.....
4-1 أهداف الدراسة.....	10.....
5-1 أهمية الدراسة.....	10.....
6-1 منهجية الدراسة.....	11.....
7-1 حدود ونطاق الدراسة.....	11.....
8-1 محتويات الدراسة.....	11.....

الفصل الثاني:- الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

- 13.....مقدمة
- 14 1-2 ماهية الإفصاح المحاسبي
- 15..... 2-2 أنواع الإفصاح المحاسبي
- 24..... 3-2 علاقة الإفصاح المحاسبي ومشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية
- 28 4-2 أسباب الإفصاح أو عدم الإفصاح المعلومات المحاسبية
- 30..... 5-2 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
- 38 6-2 طرق الإفصاح المحاسبي
- 52..... 7-2 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية

- 60.....مقدمة
- 61..... 1-2-2 ما المقصود بالمعلومات المحاسبية
- 62 2-2-2 مستخدمو المعلومات المحاسبية
- 65..... 3-2-2 طبيعة جودة المعلومات المحاسبية
- 75..... 4-2-2 أهمية جودة المعلومات المحاسبية
- 67..... 5-2-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- 75..... 6-2-2 أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمستثمرين وسوق رأس المال

الفصل الثالث

- 83.....مقدمة

831-3 منهجية الدراسة
842-1-3 مجتمع وعينة الدراسة
843-1-3 أداة تجميع البيانات
864-1-3 أساليب تحليل البيانات

الفصل الرابع

1001-4 النتائج
1012-4 التوصيات
102المراجع
116الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
85	مواعيد المقابلات مع المشاركين في الدراسة	1-3
86	توزيع المشاركين حسب الوظيفة	2-3
87	توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي	3-3
87	توزيع المشاركين حسب التخصص	4-3
88	توزيع المشاركين حسب العمر	5-3
88	توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة	6-3
89	كفاية المعلومات المحاسبية للمستثمرين	7-3
90	المعلومات غير متوفرة في القوائم المالية	8-3
92	المعلومات التي تهم المستثمر	9-3
94	استخدام المستثمرين للمعلومات المحاسبية	10-3
96	مصادر المعلومات التي يستخدمها المستثمرين	11-3

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى
117	نموذج أسئلة المقابلة الشخصية
122	البيانات الإحصائية

"أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار"

إعداد:

أحلام محمد الحراري

إشراف:

د. فاخر مفتاح بوفرنة

ملخص الدراسة

تعتبر القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين في أسواق رأس المال، كما تعتمد جودة قراراتهم الاستثمارية على هذه القوائم، وعلى قدرتهم في تفسير محتواها المعلوماتي والإيضاحات المكمل لها، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار في الأسهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة أربع فرضيات، وتم اختيار المستثمرين الأفراد والمستثمرين المؤسسات في سوق الأوراق المالية الليبي في كل من بنغازي وطرابلس خلال سنة 2014، وبلغ عدد المشتركين في الدراسة 24 مشترك كعينة للدراسة، وتم الاعتماد على وسيلة المقابلة الشخصية كأداة لتجميع بيانات اللازمة من عينة الدراسة، وتحليل بيانات الدراسة بالإحصاء الوصفي، ذلك باستخدام النسب المئوية والتكرارات لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: - تعتبر المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية غير كافية بالنسبة للمستثمرين، كما أن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي تتأخر في إصدار القوائم والتقارير المالية السنوية، وتوصلت أيضاً إلى أن أهم البنود التي تستخرج من القوائم المالية ويكون لها تأثير على قرار البيع أو الشراء في الأسهم هو توزيعات الأرباح. وأوصت الدراسة بأن يقوم سوق

الأوراق المالية الليبي بوضع قوانين تلزم الشركات على إصدار القوائم والتقارير المالية السنوية في وقت محدد ومعتمدة من مراجع الخارجي وإصدار عقوبات للشركات التي تتأخر عن المدة المحددة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:- تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى فئات عديدة من ذوي الشأن وأصحاب المصالح. ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم (ملحم، 2003).

ويمثل الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية للفئات ذات العلاقة بالشركة عموماً وفئة المستثمرين خصوصاً؛ نظراً لما يقدمه من معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة. ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة لذلك، بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية فيقبلون أو يحجمون عن تبادل الأوراق المالية.

ويعتبر الإفصاح عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين، مما يسهل عملية تقييم أداء الشركات والمفاضلة فيما بينها بهدف الاستثمار فيها. وقد تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح وأهميته، فقد عرفه Hendrikson (1982) أنه "عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته (مهندي وصيام 2007، ص 259).

وبعد الثورة الصناعية ازدادت أهمية الإفصاح بسبب زيادة المشروعات الصناعية في الحجم وتشعبت عملياتها، مما استدعى تطور المعالجات المحاسبية وذلك أدى إلى ضرورة زيادة الإفصاح عن البيانات المحاسبية المتشعبة الإفصاح (أبو القاسم، 1992). ولقد ازدادت أيضاً أهمية الإفصاح بعد أزمة الكساد الكبير التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1929م، والتي كادت أن تضرب النظام الرأسمالي، فقد لجأت كثير من المشروعات إلى نشر بيانات مضللة

مستخدمة البدائل المحاسبية دون الإفصاح عنها، وذلك بغرض اجتذاب رؤوس الأموال الإضافية.

في سبتمبر 2008م بدأت أزمة المالية العالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م، حيث ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد المصارف التي انهارت في الولايات المتحدة خلال سنة 2009م إلى أكثر من 120 مصرف، تماثلتوقع المزيد من الانهيارات الجديدة بين المصارف الأمريكية البالغ عددها 8400 مصرف (شيخ، 2009).

ولاتزال الأزمة المالية العالمية تؤثر على دول العالم سواء كانت دولاً متقدمة أو دولاً نامية، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهمية المعلومات المحاسبية والمالية بالنسبة للمستثمرين، إذ أن تعدد استخدامات المعلومات المحاسبية في ظل الأزمة أدى إلى ظهور العديد من المشكلات نتيجة نشر هذه المعلومات في التقارير والقوائم المالية (مبارك وبوشوشة، 2009).

ومن المتفق عليه أن القوائم المالية تعد لغرض أساسي، ألا هو تزويد مستخدميها بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وقد لاقت مسالة تقييم احتياجات مستخدميالمعلومات المحاسبية اهتمام الباحثين والمنظمات والهيئات المحاسبية، ونتج عن ذلك العديد من الدراسات اهتم بعضها باختبار أهمية القوائم المالية كمصدر من مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، في حين أهتم بعضها الآخر باختبار محتوى معلومات القوائم وأهميتها في ترشيد القرارات (أحميدة، 2004).

1-1 الدراسات السابقة: - لقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة أهميةالمعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة حيث قام عيسى (1991) بدراسة لبيان مدى وجود

اتفاق بين المستثمرين على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، ومدى كفاية المعلومات التي تضمنتها القوائم المالية لتلبية حاجات المستثمرين. وتم توزيع استبانة على الوسطاء الماليين والمستثمرين الأفراد في سوق عمان للأوراق المالية، وتم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي، حيث تبين إن التقارير المالية السنوية تمثل مصدراً مهماً للمعلومات، ووجد أن هناك اتفاق على درجة عالية بين المشاركين في الدراسة بشأن استخدام التقارير في اتخاذ القرارات وأهمية هذه التقارير، ولكن المعلومات التي تحتويها هذه التقارير غير كافية لتلبية احتياجاتهم ووجد نوع من الغموض أحيانا في هذه المعلومات. أما دراسة (2005) Khaled and Tim هدفت إلى فحص مستوى الإفصاح في البلدان النامية (ليبيا، مصر)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة الدراسة 45 شركة من ليبيا و 10 شركات من مصر، خلال الفترة من 2002 إلى 2003، وتم استخدام استبانة لجمع البيانات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح في الشركات المصرية أفضل من مستوى الإفصاح في الشركات الليبية. وجاءت محاولة عبد الرحمن (2006) لبيان مدى أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة من المستثمرين الأفراد في سوق الأسهم السعودي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري سواء كان ببيع أو شراء الأسهم، كما أظهرت الدراسة بان المعلومات الواردة في التقارير المالية واضحة بالنسبة لهم، فقد جاءت في الترتيب الأول قائمة المركز المالي وتليها في الأهمية قائمة الدخل من حيث وضوحها وفهمها لدى المستثمر، ثم يليها تقرير مجلس الإدارة، وكذلك أظهرت الدراسة أن سياسة الشركة في توزيع أرباح تعتبر مهمة وتؤثر على قرارهم الاستثماري، وكما أن خبرة لدى المستثمرين في سوق الأسهم السعودي توجههم إلى المصادر المعلومات ذات الثقة العالية والمنشورة في موقع هيئة

سوق المال وموقع تداول أو الأخبار الصادرة من النشرات الاقتصادية في التلفزيونات البث. أما دراسة حمزة (2007) هدفت إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في السوق عمان للأوراق المالية. وكذلك اختبار مدى الاتساق والتجانس للمعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية السنوية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء تحليل للمعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية للشركات والتي يعتمد عليها المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في سوق عمان للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في هذا السوق وضرورة أتساق وتجانس المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في السوق. وقام زيود وآخرون (2007) بدراسة لتوضيح دور الإفصاح المحاسبي في سوق عمان للأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقاء مادة الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالأسواق المالية والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات ومن خلال التعرف على واقع العمل في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك بالاعتماد على أسلوب المقابلة والاستبيان لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : انه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات الاستثمارية، وتضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: انه لكي تكون المعلومات أكثر ملائمة لترشيد قرارات الاستثمار، فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة حيث يعتبر التقرير الشهري هو الأكثر أهمية يليه الربع السنوي ثم النصف السنوي ثم السنوي. ومن جانبه قام الباحثان مهندي وصيام (2007)

بدراسة لمعرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين الأفراد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن هناك توافق بين مستوى إفصاح الشركات عن البنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود، وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير. وفي دراسة أخرى قام بها حويطات (2009) هدفت إلى بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لسنة 2004، كما هدفت أيضاً إلى معرفة مدى التحسن في مستوى الإفصاح نتيجة تطبيق هذه التعليمات قبل إصدارها وبعدها. حيث امتدت فترة الدراسة من سنة 2002 وحتى سنة 2006 باستثناء سنة 2004، وكذلك إلى اختبار العلاقة بين المعلومات المالية المتمثلة بإجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ومعدل العائد على الاستثمار ونسبة الربحية ومستوى الإفصاح الفعلي، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين خصائص المرتبطة بالبيئة والمتمثلة بطبيعة النشاط وحجم شركة المراجعة ومستوى الإفصاح الفعلي. وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وكذلك اختبار ولكوسون واختبار كاي تربيع، أظهرت نتائج الدراسة تحسن في مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة حيث بلغ أعلى مستوى إفصاح فعلي في سنة 2006، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المالية ومستوى الإفصاح الفعلي. بينما هدفت دراسة زيدي (2010) إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار في الأسهم في سوق عراق للأوراق المالية، وبينت نتائج الدراسة بأن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية عند

اتخاذ قرارهم الاستثماري، كما أنهم يدركون بان هناك معلومات غير المعلومات المحاسبية ذات تأثير كبير على قراراتهم الاستثمارية وهي نصائح الوسطاء ونشرات السوق، وأن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير، حيث أن تقرير المراجع وتقرير مجلس الإدارة للشركات المدرجة تؤثر تأثيراً كبيراً في قرارات التداول بأسهم الشركات في سوق عراق للأوراق المالية. وجاءت محاولة بن سليمان (2011) لقياس جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات السعودية المساهمة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات السعودية المساهمة خلال فترة من 1991 إلى 2009م. باستخدام نموذج Basu(1997). ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاختباري الذي يعتمد على أدبيات المحاسبة لبناء الإطار الفكري للدراسة وتحديد متغيرات الدراسة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن الدراسة تركز على التغير في الدخل(بيانات قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي)، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات السعودية في القوائم المالية تتسم بجودة معقولة.

ومن استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص بعض النتائج على النحو التالي:-

1- تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية كوسيلة لجمع بيانات الدراسة.

2- أن الدراسات السابقة خلصت إلى أن هناك معلومات تاريخية مدرجة في القوائم المالية وأخرى غير موجودة في القوائم المالية ولكنها تؤثر على قرار الاستثماري.

3- أن المعلومات المحاسبية ذات أهمية قصوى لدى المستثمر عند اتخاذ قراراته حيث أن هذه المعلومات تلعب دوراً هاماً في تحقيق الكفاءة والفاعلية للقرار الاستثماري، مما يؤكد أهمية إجراء

الدراسة الحالية في البيئة الليبية وعلى سوق الأوراق المالية، حيث تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تكوين فكرة هذه الدراسة في صياغة المشكلة، ولكن مع الاختلاف في بيئة الدراسة.

1-2 مبررات الدراسة:- يعتبر موضوع أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير

المحاسبية على قرارات الاستثمار من المواضيع الهامة التي تخدم بيئة الأعمال في سوق الأوراق المالية في ليبيا، حيث يعد هذا السوق الأداة الجيدة للمستثمرين الذين يرغبون في التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة لديهم، الأمر الذي يتطلب توفر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالشركات التي تتداول أسهمها في السوق حتى يتمكن هؤلاء من ترشيد قراراتهم وتحقيق الأرباح المتوقعة على استثماراتهم (ملحم، 2003). كما أن درجة الوعي الاستثماري بين المستثمرين في أسواق الأوراق المالية للبلدان المتقدمة تختلف عن المستثمرين في أسواق الأوراق المالية للبلدان النامية، ويعود السبب في ذلك إلى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر للمستثمرين في البلدان المتقدمة، حيث تقوم الشركات بنشر تقاريرها المالية المفصلة، وتقوم أسواق الأوراق المالية بنشر المعلومات المالية لكل الشركات المسجلة لديها في الصحف المتخصصة، أما في البلدان النامية فتفتقر أسواق الأوراق المالية إلى تلك الكفاءة بسبب النقص الشديد في المعلومات المتاحة لدى المستخدمين. وبالتالي فإن مبرر هذه الدراسة هو معرفة أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار.

1-3 مشكلة الدراسة :- تمثل القوائم والتقارير المالية مصدراً هاماً للمعلومات لاسيما إذا

احتوت على المعلومات النوعية والكمية التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار في الأسهم (حويطات، 2009)، كما إن كفاءة السوق تتوقف على توفر المعلومات المحاسبية لجميع المستثمرين بتكاليف منخفضة، وهذه الإفصاحات يكون لها تأثير كبير على سلوك المستثمرين فيما يتعلق بشراء وبيع الأسهم في سوق الأوراق المالية. كما أن بعض

المستثمرين في سوق الأوراق المالية، خاصة في الدول النامية، يواجهون مشكلة عدم المقدرة على اتخاذ القرار الاستثماري السليم، أما نتيجة لعدم فهم المستثمر للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، وأما نتيجة لعدم كفاية تلك المعلومات، الأمر الذي يجعل المستثمر يعتمد على خبرته الشخصية أو على مصادر خارجية في توجيه قراره الاستثماري، وبالتالي فإن هذا القرار لن يبنى على أسس علمية سليمة مما يؤثر في بعض الأحيان سلباً على القرارات الاستثمارية.

بناء على ما تقدم فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات هي:-

1- هل تكفي المعلومات المحاسبية المتوفرة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية الليبي لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية؟

2- هل يدرك المستثمرون في سوق الأوراق المالية الليبي أهمية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار؟

3- هل يستخدم المستثمرون المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار؟

4- هل هناك معلومات أخرى تؤثر على قرار الاستثمار؟

وقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:-

الفرضية الأولى:- لا تفي المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية السنوية للشركات احتياجات المستثمرين.

الفرضية الثانية:- لا يدرك المستثمرون في سوق الأوراق المالية الليبي أهمية المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار.

الفرضية الثالثة:- لا يستخدم المستثمرون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

الفرضية الرابعة:- لا توجد مصادر أخرى غير المعلومات الواردة في القوائم المالية تؤثر على قرار الاستثمار.

1- 4 أهداف الدراسة :- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- 1- تحديد مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية باحتياجات المستثمرين.
- 2- تحديد مدى إدراك المستثمرون في سوق الأوراق المالية الليبي بأهمية المعلومات عند اتخاذهم لقرارهم الاستثماري.
- 3- تحديد مدى استخدام المستثمر في سوق الأوراق المالية للمعلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- 4- التعرف على مصادر المعلومات التي يسعى المستثمرين الحصول عليها عند اتخاذهم لقرارهم الاستثماري.

1- 5 أهمية الدراسة :- تأتي أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:-

- 1- يشكل سوق الأوراق المالية في ليبيا إحدى الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد والمدخرات المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية.
- 2- تتناول الدراسة الدور الهام للأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار في الأسهم.
- 3- بيان أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمستثمرين.
- 4- قلة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة في بيئة الأعمال الليبية يضيف أهمية لهذه الدراسة.

1-6 منهجية الدراسة:- تم استخدام المنهج الاستقرائي الاستنباطي. ولتحقيق أهداف الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والمصادر الثانوية، وذلك من خلال مراجعة ما يمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة بموضوع الدراسة، كما تم تجميع البيانات في الدراسة الميدانية من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة، تم استخدام الإحصاء الوصفي، باستخدام النسب المئوية والتكرارات، من أجل تحليل البيانات للوصول إلى نتائج الدراسة.

1-7 حدود ونطاق الدراسة:- تمثل محددات البحث في المحددات الآتية:-

- تقتصر الدراسة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

1-8 محتويات الدراسة:- لخدمة أغراض الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، تم تقسيمها إلى أربعة

فصول كالتالي:-

الفصل الأول:- الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني:- الإفصاح والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية.

الفصل الثالث:- منهجية الدراسة وتحليل بيانات الدراسة.

الفصل الرابع:- النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الثاني

الإفصاح والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي

مقدمة:- تعتبر المحاسبة المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تقيس أداء المشروعات وتبين أوضاعها المالية. وتعتبر المعلومات التي تقدمها المحاسبة من ضمن ما يعتمد عليه المستثمرين وكثير من الجهات والأفراد في معرفة الحقائق المالية عن المشروعات واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارتها أو الاستثمار فيها أو التعامل معها. وإن الإفصاح المحاسبي هو محصلة أداء الطرق المنفذة للعمليات المحاسبة الثلاثة القياس والتحقق والتقرير على كل الأحداث المالية لتحقيق الغرض من المحاسبة، حيث أن مهمتها هي تقديم المعلومات المالية النافعة عن الشركات إلى الأطراف ذات المصلحة في هذه الشركات. وعلى الرغم من أن العمليات السابقة تطبق على كل الأحداث المالية لنشاط المشروع في أي نظام اقتصادي، غير أن طرق تنفيذها تختلف وفقاً لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وبالتالي يتوقع الاختلاف في محصلة أداء تلك الطرق واختلاف الظروف الاقتصادية السائدة (محمد، 1992).

في نهاية سنة 2001م انهارت العديد من الشركات الأمريكية العملاقة بسبب المشاكل الناجمة عن عدم الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي ومن أشهرها شركة إنرون Enron في مجال قطاع الطاقة وشركة وركوم World Com في قطاع الاتصالات وشركة زيروكس Zerox في قطاع معدات الطباعة وشركة ميرك Merc للأدوية وغيرها (عبيد، 2008). وأن السبب المباشر في تدهور الأوضاع المالية لتلك الشركات هو تواطؤ إحدى عمالقة شركات المراجعة وهي شركة آرثراندرسون في أخفاء حقيقة الوضع المالي للشركات، الذي نتج عن وجود تلاعب من جانب إدارة تلك الشركات في التقارير المالية المنشورة (عبد العزيز، 2004).

2-1 ماهية الإفصاح المناسب:- تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في البيانات المالية المنشورة. وينبع هذا الاختلاف، أساساً، من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة التي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة. فنظرة الطرف المسئول عن إعداد البيانات المالية المنشورة مثلاً وهو إدارة الشركة حيال مشكلة الإفصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يدقق هذه البيانات وهو المراجع الخارجي، أو مع نظرة من يستخدمها. كما أن نظرة هؤلاء جميعاً قد لا تلتقي أيضاً مع نظرة جهات الرقابة والأشراف على المهنة كديوان المحاسبة والمصارف المركزية وهيئات الأسواق المالية والمجاميع المهنية (محمد، 2004).

ويؤكد زيود وآخرون (2007) بأنه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات، وكلما اشتملت التقارير على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات وملائمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً.

بينما يرى عبد الحسين (2011) بأن المستثمرين يفهمون المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية للشركات العراقية المدرجة في السوق، كما أنهم يرغبون في الحصول على معلومات محاسبية إضافية وتفصيلية قد تساعدهم في اتخاذ قرار استثماري أفضل من وجهة نظرهم.

2-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:- يمكن تعريف الإفصاح في اللغة بأنه كلمة تعني الكشف والتبيان والإفشاء، وفي الاصطلاح المحاسبي يعني الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في تقارير تقدم للمستثمرين والمهتمين بالشركات (أبو نصار وذنبيات، 2005).

ويشير مصطفى (2004) بأن المعلومات غير المالية لا تشتق مباشرة من القوائم المالية، وتشمل العديد من العوامل مثل:- الظروف الاقتصادية العامة، والتغيرات التكنولوجية لرضاء العميل،

وطرح منتجات جديدة بواسطة المنافسين وغيرها. أما المعلومات المالية يتم الحصول عليها مباشرة من القوائم المالية، ومثال ذلك:- أرصدة الحسابات والمجاميع الجزئية والكلية لعناصر القوائم المالية كهامش الربح وصافي الدخل والأصول والخصوم والنسب المالية وغيرها. أما هيئة الأوراق المالية الأمريكية(1998) فقد عرفت الإفصاح بأنه الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين. وهي المعلومات التي تؤثر على سعر الورقة المالية(قضاة،2004).وعرف الإفصاح بأنه" عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها"(مهندى وصيام،2007).

2-2 أنواع الإفصاح المحاسبي:- يرى فضل(2001) أن الإفصاح يعتبر أحد المبادئ المهمة التي يركز عليها العمل المحاسبي المعاصر، وذلك لارتباطه بإحدى الوظائف الرئيسية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال؛ فعن طريق الإفصاح يتم إعداد التقارير المالية و تعميمها، بهدف إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالشركة خلال مدة النشاط وتعرض المعلومات التي تعلن عن خطط الإدارة المستقبلية وتوقعاتها.

كما أن عملية عرض البيانات المالية والإفصاح عنها من الأمور الأساسية التي تساعد الإدارة في التحقق من الربحية والسيولة وغيرها. وحتى تكتمل المنفعة المتوقعة من المحاسبة، وذلك عن طريق تحليل البيانات المالية وتفسيرها فلا بد من أن تكون البيانات المالية مصنفة بشكل يتفق مع المعايير المحاسبية، ويجب أن يتم الإفصاح بشكل كامل ومناسب عن جميع المعلومات التي تعتبر ضرورية من أجل فهم البيانات المالية والمساعدة في تحليلها وتفسيرها(أبو نصار وذنيات،2005).

ويؤكد عبد الرحمن (2006) بأن قرار الاستثمار في الأوراق المالية بصفة عامة والأسهم بصفة خاصة من القرارات التي تعتمد أساساً على توفير الكثير من البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية.

ويمكن توضيح أنواع الإفصاح بحسب أساس التقسيم على النحو التالي:-

2-2-1- أنواع الإفصاح بحسب حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:-

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة التي ترفع من كفاءة المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم. وذلك من خلال المحتوى الإعلامي لهذه المعلومات، إذ تعمل المعلومات المحاسبية على تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر حيال تردده في اتخاذ القرار. ويتم توفير تفاصيل المعلومات المحاسبية لأصحاب القرارات من خلال الإفصاح عن كافة البيانات الضرورية سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على البيانات التي يحتاجونها. إذ إن التقارير المالية تمثل رسالة إعلامية تركز على الإفصاح والاتصال من خلال ما تحويه من معلومات ذات شفافية تلعب دوراً هاماً في ترسيخ دعائم الاستثمار (قافيش وبطايينة، 2009).

وخلصت دراسة صلاح (2010) بان البيانات المالية المنشورة تشكل مصدراً هاماً لاستخلاص المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات المالية سواء في مجال الاستثمار أو في مجال الاقتراض. كما أن متطلبات الإفصاح الكافي والمناسب الواجب توفيره في تلك البيانات عند نشرها في الصيغة المتعارف عليها وهي "البيانات المالية متعددة الأغراض" تستلزم أيضاً مراعاة الاختلاف النسبي لأهمية المحتوى المعلوماتي للبنود المعلومات المفصّل عنها في كل بيان منها على حدة، وذلك من وجهة نظر الفئة المستخدمة لها في اتخاذ القرارات.

بينما تشير دراسة أبو نصار وذنيبات (2005) التي طبقت في البيئة الأردنية بان تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لسنة 1998م تساهم في تحسين نوعية وحجم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المدرجة، مما يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالاعتماد على هذه البيانات.

2- 1-1-2- الإفصاح الكافي:- يعتبر الإفصاح الكافي أكثر المفاهيم استخداماً ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم الإفصاح عنه حتى تكون القوائم المالية غير مضللة (لطفي، 2007). ويجب عدم حذف أو كتمان أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة للمستثمر العادي (حنان، 2009).

وإن الإفصاح الكافي يعتمد على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وبناءً عليه فإن هناك خيارين يجب على الشركات مراعاتها عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛ الخيار الأول: هو الأخذ في الاعتبار اهتمامات كل مستخدمي المعلومات بشكل عادل، والخيار الثاني: هو إعطاء أولوية لاهتمامات مجموعة معينة من مستخدمي المعلومات. كما يمكن نشر نوعين من التقارير المالية، الأول مختصر يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات وموجه لجميع مستخدمي القوائم المالية، والثاني مفصل يحتوي على تفصيل العمليات والبنود وموجه لبعض مستخدمي القوائم المالية وفقاً لاهتماماتهم ومصالحهم (صالح وآخرون، 2005).

وأظهرت دراسة مهندي وصيام (2007) التي أجريت في البيئة الأردنية بأن حجم المعلومات المفصّل عنها ونوعيتها في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تساهم في تعيين أسعار الأسهم السوقية لهذه الشركات. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن مستوى الإفصاح الكافي يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة وإدارتها ويؤدي إلى تحسين قبول الأسهم في السوق، كما يقلل الإفصاح المناسب من التذبذب غير منطقي في أسعار الأسهم. وتعمل

المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية عموماً والمعلومات المستقبلية خصوصاً على التقييم الدقيق في التنبؤ الخاص بقرارات الاستثمار. ويساعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية ودقيقة على التعرف إلى درجة المخاطرة المحيطة بالاستثمارات وهذا بدوره ينعكس على أسعار الأوراق المالية.

وتتفق دراسة فضل (2001) التي طبقت في البيئة العراقية مع دراسة مهندي وصيام (2007) بأن توفير الإفصاح الكافي في الأرقام المحاسبية التي تنشرها الشركات في تقاريرها المالية مثل الأرباح المحققة والأرباح الموزعة والسياسات المحاسبية والمعلومات المتعلقة بتنبؤات الإدارة وغيرها من المعلومات لها أهمية في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي والتنبؤ بعوائدها. ويرى (Alshammari, 2013) بأن حجم ونوع الإفصاح يختلف باختلاف نشاط الشركة، فالشركات الصناعية أكثر إفصاحاً عن تقاريرها وقوائمها المالية من الشركات الخدمية في سوق الكويت للأوراق المالية.

2-2-1-2- الإفصاح العادل:- يرى صالح وآخرون (2005) بأنه يجب الإفصاح عن جميع المعلومات المتاحة عن الشركة لكل مستخدم هذه المعلومات بشكل عادل دون ترجيح كفة إحدى الطوائف على الأخرى، حيث يعتبر الهدف من نشر المعلومات المالية هو تقادي الاختلافات في المعلومات المتوفرة لمستخدمي المعلومات وتشجيع مفهوم العدالة. يؤكد بجاد (2007) بأن تحيز لجهة محددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زعزعة الثقة بالسوق لعدم مصداقية التعاملات فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع عنصر المخاطرة فيه ويعرض رؤوس الأموال المستثمرة في الأسواق المالية إلى خطر التآكل والتناقص، وهذا يشكل عامل طرد لهذه الأموال ويخل بالثقة في السوق.

وأظهرت نتائج دراسة عبد زيد (2011) بان المستثمرون يرون صعوبة في الحصول على القوائم التقارير المالية وأن إدارات الشركات لا تظهر جميع المعلومات في هذه التقارير.

2-2-1-3 الإفصاح الكامل (التام):- يشير الإفصاح الكامل إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدمي تلك التقارير (حنان، 2009).

ويرى حويطات (2009) بأن تزويد المستخدمين بكافة المعلومات، قد يؤدي أحياناً لوجود زخم في المعلومات وهذا غير مناسب، وحيث أن المعلومات غير المهمة قد تخفي المعلومات المهمة وقد تجعل عملية تفسير وتحليل المعلومات صعبة ومعقدة. ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

أظهرت دراسة مهندي وصيام (2007) التي أجريت البيئة الأردنية بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية لبند المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات.

2-2-2 أنواع الإفصاح بحسب نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:-

يعتمد نوع الإفصاح على كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، أو الجهة المستقبلة للإفصاح، أو التشريعات واللوائح المنظمة لعملية الإفصاح، ولذلك يمكن تقسيم الإفصاح إلى عدة أنواع كما يلي (عبد الرحيم، 2011):-

2-2-2-1 الإفصاح الوقائي (التقليدي):- يقصد بالإفصاح الوقائي الذي يعكس

الاتجاه التقليدي للإفصاح المحاسبي والذي يهتم بالمستثمر العادي الذي له دراية محدودة

باستخدام القوائم المالية، وهو يقتضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة؛ بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد. حيث يتطلب إيضاح السياسات المالية المتبعة في أعداد القوائم المالية، وإيضاح التغيرات في السياسات الخاصة بالإهلاك وتقييم الأصول، والتغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية، والمكاسب والخسائر المحتملة التي لها تأثير على طبيعة النشاط في المستقبل، وكذلك إيضاح الأحداث التي وقعت خلال السنة المالية (لظفي، 2007).

ويشير حويطات (2009) إلى أن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

2-2-2-2 الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي (المعرفي):- الإفصاح الإعلامي يعكس

الاتجاه الحديث للإفصاح المحاسبي وقد ظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية لذلك بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، أي أن نطاق الإفصاح وفق هذا النوع لم يعد قاصراً على مجرد أخلاء مسؤولية الإدارة وإنما أصبح يتضمن المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحاللون الماليون ووسطاء الاستثمار (محمود، 2008).

ويقول حويطات (2009) بأن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

الانتقادات الموجهة إلى الإفصاح التثقيفي والإفصاح التقليدي:- ينتقد الإفصاح

المحاسبي سواء في صورة الإفصاح التقليدي أم الإفصاح التثقيفي المعاصر بأنه متحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين، وهم المستثمرون الحاليون والمرقبون أو أسواق المال. فالقوائم المالية ذات الغرض العام، وما يتبعها من إفصاحات في صورة هوامش وإيضاحات وملحقات وقوائم إضافية جميعها تقدم معلومات لخدمة هذا المستثمر ولتكون أساساً لاتخاذ قراراته الاقتصادية حيث أنه يتجاهل أو على الأقل لا يعطي الاهتمام الكافي لمصالح فئات عديدة تتأثر جوهرياً بنشاط الشركات. فالشركات المعاصرة لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية (وحتى سياسية أحياناً) واسعة النطاق، سواء من وجهة نظر العاملين أو المجتمع المحلي الذي تعمل فيه تلك الشركات. هناك فئات عديدة ذات مصلحة بإفصاحات معينة غير تقليدية، ولا تتوافر لديها سلطة أو سلطتها محدودة للحصول على المعلومات اللازمة لمقابلة احتياجاتها واتخاذ قراراتها وأهم هذه الفئات هي :- (أ) العاملون في الشركة واتحاداتهم المهنية. (ب) المجتمع المحلي حيث تزاوّل الشركة نشاطها فيه. (ج) المحاسب القانوني ومتخذوا قرارات التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية. (د) المدافعون عن البيئة وغيرهم (حنان، 2009).

2-2-3 أنواع الإفصاح بحسب سياسة الإفصاح عن المعلومات:- ويمكن توضيح

أنواع الإفصاح بحسب سياسة الإفصاح عن المعلومات كما يلي:-

2-2-3-1 الإفصاح الاختياري:- أن هذا النوع من الإفصاح يتم دون إلزام الشركات

بالإفصاح وفقاً لتعليمات الإفصاح الصادرة عن الجهات التشريعية والرقابية. ويضيف

حويطات (2009) بأن الإفصاح الاختياري سوف يعمل على تخفيض عدم العدالة بين

المستثمرين ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، ويتحقق ذلك من خلال الإفصاح عن أكبر قدر ممكن من المعلومات لخدمة المستثمرين.

وقد أشار مهندي وصيام (2007) بان إدارة الشركات تسعى إلى الإفصاح اختياريًا عن المعلومات التي لديها، فإن كانت لديها أخبار جيدة فإنها ستفصح عنها حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار غير سارة، وإن كانت لديها أخبار غير سارة فلن تستطيع إخفاءها حتى لا تتأثر سمعتها وبأنها تفصح عن معلومات غير صحيحة. في حين توصلت دراسة (Yang 2012) بان سعر السهم يتأثر بأخبار السيئة التي قد تفصح عنه الشركات.

كما أن نشر التقارير المالية السنوية للشركات التي تتضمن معلومات جديدة عن أدائها، يمكن أن يساعد المستثمرين في تحقيق عوائد غير متوقعة وفقاً لمفهوم المضمون المعلوماتي للتقارير المالية في ظل السوق غير الكفاء، وإذا أدت المعلومات التي تحتويها التقارير المالية السنوية المنشورة إلى تغير في عوائد أسهم محفظة المستثمر، وتوصف تلك التقارير بأنها ذات قيمة في ترشيد قرارات بيع وشراء الأسهم في السوق المالي، حيث أن العوائد غير العادية للأسهم التي تتحقق في تاريخ نشر التقارير المالية هي في الغالب نتيجة تأثير قرارات المستثمرين بالمؤشرات المالية المستمدة من التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في السوق (فضل، 2007). وقد أكد عبد الرحيم (2011) بان الشركات التي تتميز بربحية جيدة تمتاز بإفصاح جيد.

2-2-3-2 الإفصاح الإلزامي (الإجباري):- أن واضعي السياسات المحاسبية والقائمين

على سوق المال يتحكمون في الإفصاح الإلزامي؛ حيث تحدد هذه السلطة الخارجية وواضعي السياسات المحاسبية معايير لتحقيق التوحيد المناسب في ممارسات إعداد التقارير المالية، وتوفر أيضاً الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الطوعي. ويعمل الإفصاح الإلزامي

على تقليل عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (محمد، 2005)، وبالتالي منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات على حساب الأطراف الخارجية (مهندي وصيام، 2007).

ويعتمد قوة وفعالية نظام الإفصاح المحاسبي في الدولة على وظيفتين الأولى المتطلبات النظامية والثانية درجة الإلزام. ومهما كانت قوة مجموعة الأنظمة الموجودة في الدولة فإنها عديمة الفعالية ما لم يتوفر لها آلية ملائمة مثل العقوبات القانونية والمهنية لتأكيد الالتزام بهذه الأنظمة (ملحم، 2003).

وفي البيئة العراقية قام محمد (2012) بمحاولة لمعرفة مدى التزام الشركات العامة العراقية بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية. وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم التزام معظم الشركات العامة بتقديم إفصاحات مكتملة وفق المتطلبات القانونية، كما لا يوجد إلزام قانوني للشركات بالإفصاح الدقيق عن جميع الأحداث الجوهرية.

بينما تشير دراسة دراغمة (2008) التي أجريت في البيئة الأردنية بأن الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دوراً مهماً في تفسير العوائد السوقية للأسهم، وقد تعزى قوة العلاقة ما بين عوائد الأسهم والمتغيرات المحاسبية (الأرباح المحاسبية - التغير في الأرباح المحاسبية - التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية - التغير في التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية - العوائد السوقية للأسهم - القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية) إلى العوامل التشريعية، مثل قيام هيئة الأوراق المالية في الأردن بتطوير تعليمات الإفصاح لسنة 1998م وبخاصة ما ورد فيها من تشريعات حول الإفصاح الإجمالي عن قائمة التدفقات النقدية منذ ذلك التاريخ. وهذا يدل على أن هناك جدوى من الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية التشغيلية في متن التقارير المالية للشركات، وأن قائمة التدفقات النقدية مكتملة للقوائم المالية.

2-3 علاقة الإفصاح المحاسبي ومشكلة عدم تماثل المعلومات:- تبرز أهمية

الإفصاح المحاسبي في مواجهة مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق المال، الذي يحدث عندما تعتمد إدارة الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي يملكونها أو قد تحجب إدارة الشركات معلومات تعتقد أنها تضر بمركزها التنافسي، وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات المصدر الأساسي لزيادة الحاجة للإفصاح عن المعلومات التي يتم نشرها في التقارير بمختلف أشكالها (مهندي وصيام، 2007).

وعرفت حالة عدم تماثل المعلومات في السوق "بأنها نقص المعلومات الذي يرجع لعدم كفاية ما يحصل عليه المستثمر من معلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم (عبيد، 2008). ويرى عبيد (2008) بأن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة للشركات هي معلومات متاحة بصفة عامة في السوق يمكن لجميع المستثمرين الاستفادة منها دون تحمل أي تكلفة، بعكس المعلومات الخاصة التي قد تكون في بعض الأحيان معلومات داخلية حصل عليها المستثمرين بطريقة ما من إدارة الشركة أو أحد المسؤولين فيها، كما قد تنتج تلك المعلومات من عدم كفاية أو غموض ما تتضمنه التقارير المالية من معلومات بخصوص أداء وقيمة الشركة، وهو ما يتطلب من المستثمرين فهم وتحليل المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات.

وأكد مهندي وصيام (2007) بأن مستوى الإفصاح الكافي يعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي التقارير المالية من ناحية، وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات التي لدى الإدارة وتلك التي لدى مستخدمين من ناحية أخرى، ومن ثم تمكينهم من استقراء مركز الشركات بشكل أكثر وضوحاً مما ينعكس إيجاباً أو سلباً على الاستثمار في أسهم هذه الشركات. ومن المتوقع أن يكون الاستثمار في أسهم الشركات التي يكون مستوى إفصاحها أقل ومعلوماتها غير متوفرة

بشكل جيد أقل مقداراً نظراً لارتفاع حالة عدم التأكد وما يترتب عليه من صعوبة التقييم السليم لأداء هذه الشركات.

وأظهرت دراسة حيزان (2007) بان معظم الشركات المساهمة في السعودية لا تقوم بالإفصاح عن التنبؤات المالية وأنها تقتصر على إفصاح وصفي مختصر للغاية عن احتمال زيادة الخدمات مستقبلاً أو زيادة في الاستثمارات في المستقبل.

وتعتبر حالة عدم تماثل المعلومات في السوق دافعاً أساسياً لقيام إدارة الشركة بعملية إدارة الربح بهدف زيادة الربح عن الحقيقة، ومن ثم تعظيم مقدار ما تحصل عليه من مكافآت أو إعطاء بعض الإشارات التي تستهدف من خلالها التأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق وخصوصاً في الفترات التي يتسم فيها أداء تلك الأسهم بالضعف أو حالات قيام الشركة بطرح أسهم جديدة في السوق. كما أن عدم تماثل المعلومات في السوق يمكن أن يدفع الإدارة إلى توجيه الموارد المتاحة بصورة قد تؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة من خلال اختيار المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة الصغيرة والتي تعطي مكاسب أكثر في الأجل القصير حتى ولو على حساب تعظيم قيمة الشركة في الأجل الطويل. وأن حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين في السوق يمكن أن تدفع الإدارة إلى تبني استراتيجيات غير مثالية للتحوط ضد المخاطر التي تواجه الشركة، وأهمها مخاطر السوق مثل تغير أسعار المنتجات ومخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر تغير أسعار الفائدة، وهو ما يهدد بقاء واستمرار تلك الشركة في المستقبل (عبيد، 2008).

وإذا كان استقرار التوزيعات يعتبر هاماً من جانب الإدارة ومفيداً بالنسبة لحملة الأسهم فإنه من المتوقع أن يكون استقرار الإيرادات على قدر كبير من الأهمية عند اتخاذ قرار توزيعات الأرباح. إن القوة الإيرادية المستقرة تقلل من المخاطر وأن التغيرات المفاجئة في الأرباح سوف تدفع

الإدارة نحو تقليل أو منع التوزيعات، وبالتالي يمكن القول أن الشركات ذات القوة الإيرادية المستقرة يمكن أن تحدد مستويات توزيعات مستقرة وبدرجة من الثقة، كما أنها يمكنها أن تعلن عن جودة إيراداتها من خلال تبني دفعات توزيع أكثر سخاءً وذلك مقارنة بالشركات ذات القوة الإيرادية غير المستقرة (خليفة، 2009).

ويرى مهندي وصيام (2007) أنه عادة ما يلجأ صغار المستثمرين إلى الوسائل الدفاعية التالية نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين الفئات المستفيدة:

- تكوين محافظ استثمارية متنوعة من الأسهم لمدة طويلة.

- الانسحاب من الاتجار في الأسهم لشركات معينة أو من سوق المال ككل.

كما يشير مهندي وصيام (2007) بأنه يمكن أتباع أحد أسلوبين لتخفيض من حالة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية:-

أ- الإفصاح الاختياري:- أن الإفصاح الشامل سوف يعمل على تخفيض عدم العدالة بين المستثمرين ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات في السوق المالي.

ب- الإفصاح إجباري بإصدار معايير محاسبية ملزمة:- إن إدارة الشركات لن تفصح بالكامل عن المعلومات التي لديها إذا تركت لها حرية في الإفصاح، لذلك فإن الإفصاح الإجباري (إصدار معايير ملزمة) يكون ضرورياً لإجبار الشركات على الإفصاح عن المعلومات المحجوبة عن المستثمرين؛ إذ تعمل المعايير المحاسبية الملزمة على تخفيض عدم التماثل في المعلومات بالتالي منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات على حساب الأطراف الخارجية.

وفي البيئة السورية توصلت دراسة إبراهيم والطاهر (2011) بان الإفصاح المحاسبي تشوبه العديد من جوانب القصور تقلل من كفاءته نتيجة لعدم توافر تقارير دورية مناسبة تفي بأغراض المستثمرين. كما أن اتجاهات الاستثمار في سورية ترتبط غالباً بالأنماط التقليدية كالاستثمار في العقارات والودائع المصرفية والمعادن.

وحاولت دراسة خليل (2005) التي طبقت في البيئة الأردنية لاختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، وكذلك اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات. وأظهرت الدراسة وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وأيضاً في نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة. وأوصت الدراسة بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في هذا السوق وكذلك ضرورة أتساق وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج هذه المعلومات في هذه الشركات. بينما قام أبو نصار وذنبيات (2005) بدراسة أجريت في نفس البيئة السابقة للتحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لسنة 1998م والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة في الأردن وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ومعدّي البيانات المالية والمستثمرين، وتبين من نتائج الدراسة أجماع كل من المراجعين الخارجيين ومعدّي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة.

وفي البيئة المصرية جاءت محاولة عبيد (2008) لدراسة دور التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق، وقد أظهرت الدراسة أن نشر

التقارير المالية للشركات المصرية وما تحويه من معلومات لا يؤدي إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق. أن اختلاف المستثمرين في تفسير وتحليل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة (خصوصاً الربح) ومن ثم اختلاف تأثير تلك المعلومات على معتقدات المستثمرين وتوقعاتهم بشأن الأرباح المتوقعة في المستقبل ومن ثم التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل يمكن أن يؤدي إلى زيادة درجة تقلب أو تذبذب أسعار الأسهم في السوق. كما أن تفسير وتحليل معلومات التي تتضمنها التقارير المالية بشكل مختلف من قبل المستثمرين في السوق وما يترتب عليه من زيادة درجة تذبذب أو تقلب أسعار الأسهم يعد مؤشراً على حالة زيادة حالة عدم التأكد في السوق بشأن تلك المعلومات (عبيد، 2008). أظهرت دراسة مهندي وصيام (2007) التي طبقت في البيئة الأردنية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات قيد الدراسة وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير. وقد يعود ذلك إلى مساهمة الإفصاح المحاسبي في رفع مستوى ثقة المستثمرين من خلال تخفيض درجة المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية والتقييم الدقيق للتنبؤ بهذه القرارات والعمل على تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستفيدين. مما يترتب على ذلك تحسين قبول أسعار الأسهم في السوق.

وأكدت دراسة (Alqudah 2005) بان الزيادة في مستوى الإفصاح المحاسبي يؤثر على أسعار الأسهم في السوق، مما يساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

2-4 أسباب الإفصاح أو عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: -تقوم الشركات

بالإفصاح لسببين؛ يتعلق السبب الأول بحاجة الشركات خاصاً الناجحة منها للتعريف بنجاحها لجذب المزيد من المستثمرين وتحسين وضعها في السوق وتمييزها عن الشركات الأقل نجاحاً. والسبب الثاني يتعلق بالتزام الشركات بالقوانين والتشريعات والمعايير المهنية النافذة في الدولة

التي تنظم عملية الإفصاح. كما أن للشركات هدفين عند اختيارها لسياسة الإفصاح. الهدف الأول: هو تجنب التكاليف التي قد تحدث نتيجة لإفصاح الشركات عن بعض المعلومات والتي قد تؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية الداخلة في المستقبل. فالإفصاح عن بعض المعلومات قد تشجع المنافسين على دخول السوق والعمل في نفس مجال الشركات التي قامت بالإفصاح والذي قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح. وأما الهدف الثاني: هو رغبة الشركات في تعظيم قيمتها السوقية والحصول على أسعار أعلى لأوراقها المالية في السوق، ويؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على الشركة التي تقوم بالإفصاح عن المعلومات أما سلباً أو إيجاباً بناء على رد فعل ورؤية الأسواق المالية أو متخذي القرارات وبشكل عام المعلومات المنشورة (صالح وآخرون، 2005).

وفي البيئة السعودية هدفت دراسة ملحم (2003) إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية. وقد بينت الدراسة بأن هناك ضعف في البرامج التعليمية الموجهة لمحاسبي الشركات للتعريف بمتطلبات الإفصاح، وقلة المحاسبين المؤهلين، وتوصي الدراسة بتكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمعايير الإفصاح المحاسبي خصوصاً لمحاسبي الشركات. وقد أشار أبو نصار وذنيبات (2005) بأنه في ظل وجود عوامل تشجيع الشركات على الإفصاح وعوامل أخرى تدفع الشركات إلى عدم الإفصاح، فإن ترك الإفصاح لإدارة الشركات يجعل درجة الإفصاح تخضع لتقدير الإدارة ومزاجها، مما يؤدي إلى تفاوت الإفصاح بين الشركات المختلفة وللشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة. لذا تلجأ كثير من الدول إلى إلزام الشركات عن طريق قوانين تفرضها بالإفصاح عن بعض المعلومات، فبالرغم من وجود المعايير الدولية إلا أنه توجد اختلافات بين البلدان فيما يتعلق بتطبيق هذه المعايير.

ومن أجل التغلب على معوقات الإفصاح يجب أخذ العوامل الآتية في الاعتبار وهي المقومات الأساسية للإفصاح.

2-5 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: - يركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية (مطر وآخرون، 1996):-

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.

2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

2-5-1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: هناك العديد من الفئات التي تهتم بأمور الشركة وبالتالي تحتاج إلى معلومات تبني عليها عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالشركة، وهذه الفئات تتشابه في حاجتها إلى بعض المعلومات، إلا أن هناك بعض المعلومات تهم فئة أو فئات معينة دون غيرها (أبو نصار وذنبيات، 2005). ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، والدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها (خطيب، 2002).

ويشير صالح وآخرون (2005) بأن الشركات تقوم بتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بالمعلومات بشكل تطوعي أو إجباري لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وذلك وفقاً للعوامل

الاقتصادية والقانونية. كما أن الطلب على المعلومات المحاسبية في تزايد مستمر من جانب جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية نظراً للعلاقة التي تربط مستخدمي المعلومات بالشركات. وكما أن المهتمون بالبيئة بشكل خاص مارسوا ضغوطاً متزايدة على الشركات للإفصاح عن أنشطتها ذات العلاقة بالبيئة والإجراءات التي قامت باتخاذها للحد من الآثار السلبية لقراراتها وأنشطتها على البيئة.

ولكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بتحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً بفئة واحدة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية. بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير، حيث جاء في أحد تقارير اللجان المنبثقة عن المعهد مانصه:

"إن الغرض الأساسي للقوائم المالية هو أن تخدم بصورة رئيسية أولئك الذي تكون سلطاتهم وإمكاناتهم ومواردهم في الحصول على المعلومات من مصادر أخرى غير تلك القوائم محدودة، لذا يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات المتعلقة بنشاط المنشآت، وبناء عليه يجب تصميم تلك القوائم من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة أو العريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم" (مطروأخرون، 1996، ص ص 373-374).

وبينت دراسة أبو نصار وذنيبات (2005) التي أجريت في البيئة الأردنية بأن تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية توفر معلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة التي تستخدم البيانات المالية، حيث أن تلك التعليمات تزود بشكل أساسي المستثمرين الحاليين والمستقبليين والمحللين الماليين والمقرضين بالمعلومات اللازمة لهم، أما أقل الفئات التي يمكن أن تستفيد من هذه التعليمات فهم العاملون بالشركة والجهات الحكومية.

2-5-2 تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: تتنوع المعلومات

التي تحتاجها الأطراف المستفيدة من التقارير المالية، غير أنه من الصعب توفير كافة المعلومات لاعتبارات مادية أو إجماع بعض الشركات عن الإفصاح لبعض المعلومات التي يعتقد أنها قد تؤثر في المركز التنافسي، أو لغياب إطار تشريعي إلزامي، وإن كل ذلك وغيره يعيق الإفصاح عن كافة المعلومات التي تحتاجها الأطراف المستفيدة (مهندى وصيام، 2007).

وقد توصلت دراسة فضل (2007) التي طبقت في البيئة الأردنية والبيئة العراقية بأن المستثمرين يولون أهمية خاصة للمعلومات التي يتم الحصول عليها من القوائم والتقارير المالية للشركات. كما أنهم ينظرون إليها على أنها المصدر الرئيسي الذي يساعدهم في الحكم على أداء الشركة الحالي والتنبؤ بأدائها المستقبلي، وأن تلك المعلومات ليست المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه المستثمرين في صنع قراراتهم الاستثمارية في الأسهم.

وفي حين تشير دراسة مهندى وصيام (2007) التي طبقت في البيئة الأردنية بأن الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات يعد كافياً لتلبية احتياجات المستثمرين.

2-5-3 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تشكل التقارير السنوية الصادرة عن الشركات أكبر مصدر للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، وتعد القوائم المالية وفق مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية (حويطات، 2009). ويترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم (مطر وآخرون، 1996).

ويرى عبد الرحمن (2005) بأن مستوى الإفصاح ونوعية المعلومات المنشورة تتفاوت بحسب نوعية وطبيعة نشاط الشركات. ويؤكد عقل (2009) بأن تطوير التشريعات يحسن نوعية وتوقيت المعلومات المالية، بما يمكن مستخدمي المعلومات المالية من الحصول على تلك المعلومات في التوقيت المناسب.

وبينما يرى مهندي وصيام (2007) بأن الشركات الكبيرة تعتمد إلى التوسع في الإفصاح نظراً لتوفر الإمكانيات لديها لجمع المعلومات عن أنشطتها المتنوعة ونشرها. في حين يدعو العدد الكبير للمساهمين في الشركة إلى نشر أكبر قدر من المعلومات بما يلبي احتياجات المستثمرين الحاليين والمرتبين.

وبصفة عامة يمكن تقسيم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها إلى أربعة أنواع رئيسية (مهدي، 2000):-

1- المعلومات الأساسية: وهي المعلومات التي تتعلق بالحالة المالية ونتائج الأنشطة المختلفة، بمعنى مفردات قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي.

2- المعلومات المكملة: وهي المعلومات التي تهدف إلى إضافة الثقة على التقارير المالية أو زيادة قابليتها للفهم والتفسير مثل تقرير المراجع الخارجي أو معدلات ونسب التحليل المالي، والبيانات المقارنة والملاحظات الإضافية.

3- المعلومات المستحدثة: وهي المعلومات التي تنشأ الحاجة إليها نتيجة تأثير بعض الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، مثل الإفصاح عن المعلومات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية والمعلومات عن أثر التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود وغيرها من المعلومات التقليدية التي

تفرضها التطورات الحديثة في المحاسبة والتي تهدف إلى زيادة فائدة المحاسبة كنشاط اجتماعي يمارس داخل أي مجتمع.

4- المعلومات عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية: وتشمل معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وطبيعة النشاط الذي تمارس فيه الشركة نشاطها، وحجمها بالنسبة للاقتصاد القومي. وغيرها من المعلومات الملائمة عن طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لإعطاء دلالة أقوى للمعلومات التي تشملها التقارير المالية.

وفي البيئة الأردنية والعراقية توصلت دراسة فضل (2007) بان هناك تباين كبير في العوامل التي احتلت المرتبة الأولى في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات العراقية عن نظيرتها في الأردن والسبب يعود إلى اختلاف بيئة الأعمال بين البلدين وانعكاساتها على طبيعة عملية المراجعة، مما يعني ذلك إن العوامل البيئية تأثير في تحديد العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات.

2-5-4 تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:- أن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بالبيانات والمعلومات المالية المتعلقة بنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي من أجل اتخاذ القرارات السليمة، ولهذا تعتبر الأساليب التي يتم بها إيصال المعلومات إلى مستخدميها من الأهمية بمكان لكونها تساعد على فهم المعلومات، ولهذا تقدم هذه البيانات والمعلومات بواسطة أساليب الإفصاح التي تتمثل في القوائم المالية (مهدي، 2000). وبالإضافة إلى المعلومات الوصفية ترد على شكل ملاحظات أو مذكرات ملحقة بالقوائم المالية للعمليات التي لا يمكن قياسها نقدياً ما دامت تحقق الوضوح التام والفائدة لمستخدمي القوائم المالية (حيالي وعلون، 2002).

أما فيما يتعلق بالإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية فقد أكدت دراسة صلاح (2010) بأن المستثمرين يولون أهمية مرتفعة جداً بمعلومات المفصح عنها في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية بخصوص ما يلي:- الطريقة المتبعة في تقييم المخزون من البضاعة، والقروض المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة، والمعاملات مع أطراف ذات صلة الخاصة بتصنيفات المخزون حيث أن المستثمرين حريصون للوقوف على المعلومات التي تؤثر على أرباح الشركة من جهة. ومن ثم على التعاملات المالية التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة التي قد تكون لأغراضهم الخاصة في سياق سياسة إدارة الأرباح، وذلك بمنأى عن مصلحة المستثمرين المتوقعين.

وهدفت دراسة حميدي (2009) التي طبقت في البيئة العراقية إلى التعرف على كيفية التعامل مع الأحداث اللاحقة وأسلوب الإفصاح عنها وأثرها في إنتاج معلومات محدثة وغير مضللة وفي الوقت المناسب، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: بالرغم من وجود قاعدة محاسبية عراقية لمعالجة الأحداث اللاحقة إلا أن الالتزام بها غير موجود. كما أن الإدارة تجهل أهمية وخطورة إغفال أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية على سلامة القوائم المالية.

2-5-5 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: توقيت الإفصاح عن المعلومات

له دور أساسي في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في الدول اقتصاديات السوق، حيث يتنافس المستثمرون للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الموارد الاقتصادية في ظل إمكانياتهم قبل استخدام المستثمرين الآخرين للمعلومات لصالحهم. ويرى صالح وآخرون (2005) بأن توقيت الإفصاح قد يؤثر على الكيفية التي يفسر بها مستخدمو المعلومات المحاسبية المعلومات التي يحصلون عليها وبالتالي على قراراتهم.

وقد أشار حويطات (2009) أن منفعة القوائم المالية تقل إذا لم يتم توفيرها لمتخذي القرارات خلال فترة معقولة بعد نهاية السنة المالية للشركة، وهذا ما أكده قاقيش وبطائنة (2009) بأن

التوقيت المناسب لعملية إصدار التقارير المالية بعد انتهاء السنة المالية للشركة يعد من الأمور الهامة والضرورية، لان التأخير في عملية الإصدار يقلل من أهمية وفاعلية المعلومات التي تحتويها التقارير ويقلل من ملائمتها لاتخاذ القرارات. في حين أظهرت دراسة عبد زيد (2011) التي طبقت في البيئة العراقية بان الشركات غالباً ما تتأخر في عملية إصدار قوائم وتقاريرها المالية.

وقد تطلبت تشريعات معظم الدول فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة من المعلومات الموجودة في التقارير المالية. ولا يعتبر تعقيد وكبر حجم عمليات الشركة سبباً كافياً لعدم تقديم التقارير المالية خلال الفترة المحددة ضمن القوانين والتشريعات الصادرة(حويطات، 2009).

ويتم تنظيم عملية توقيت الإفصاح عن التقارير المالية من خلال تشريعات ومتطلبات مثل لجان تداول الأوراق المالية، فعلى سبيل المثال طبقاً لمتطلبات هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية فإن المعلومات المالية يجب أن يفصح عنها لمستخدميها خلال 90 يوم بعد نهاية السنة المالية و 45 يوم التقارير الفترية. أما في تركيا يتم الإفصاح يتم الإفصاح عن التقارير المالية خلال 10 أسابيع من نهاية الفترة المالية والقوائم الفترية خلال 6 أسابيع من نهاية الفترة المالية و 8 أسابيع للمصارف. سبب أن تلك الفترات تمنح الإدارة مرونة نسبية للإفصاح عن المعلومات المالية للجمهور، غير أن تلك المرونة تعتمد على بعض العناصر المرتبطة بمحتوى القوائم المالية والأسواق التي تمارس الشركات من خلالها أنشطتها(عقل،2009).

كما أن أسعار الأسهم في السوق قد تتحدد بناء على المعلومات المالية المفصح عنها، فتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية مؤشراً هاماً لتقييم الشركات في الأسواق المالية، ومن أهم المعلومات المالية الربحية الشركة. كما أن توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية هام لتقليل

الاعتماد على الإشاعات عند اتخاذ القرارات. وتعتبر دراسة العلاقة بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ونتيجة النشاط من المحددات الرئيسية للحكم على الربحية الشركة، نظراً لأن تحديد مقدار الاختلاف بينهما يوضح المقدرة النقدية لربحية الوحدة المحاسبية ومتطلبات التمويل لها. حيث أن الشركات التي لديها أرباح جيدة عن الربحية تسعى إلى توصيلها إلى سوق الأوراق المالية بالمقارنة بالشركات التي لديها أرباح سلبية عن الربحية تسعى إلى تأخير الإعلان عن المعلومات المالية، لكي لا تؤثر على أسعار الأسهم (عقل، 2009).

حيث أن الإسراع في إصدار التقارير المالية السنوية يؤدي إلى القضاء على الإشاعات، وسوء الاستغلال للمعلومات الداخلية ويزيد من كفاءة السوق المالي. وقد اعتبر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية APB1970 (Accounting Principles Board) أن توقيت إصدار التقارير المالية السنوية هو أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما أعلنت جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA1957 (American Accounting Association) أن توقيت إصدار التقارير المالية هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب (قاقيش وبطانية، 2009).

وفي البيئة السعودية توصلت دراسة جبر (2007) بأن الشركات ذات المديونية العالية تستغرق وقتاً أطول للإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالشركات ذات المديونية المنخفضة.

وتشير دراسة قاقيش وبطانية (2009) التي أجريت في البيئة الأردنية بوجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين. ويمكن تفسير إيجابية هذه العلاقة بأنه كلما زادت نسبة الدين، تزداد احتمالية فشل الشركة، بسبب زيادة مخاطر عدم القدرة على سداد الدين وفوائده مما يستدعي المراجع الخارجي أن يوسع اختباره وجهوده في عملية المراجعة، مما يزيد ذلك من فترة إصدار تقرير المراجع وبالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي.

2-6 طرق الإفصاح المحاسبي:- هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها للإفصاح

عن المعلومات المالية وأثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية، ويتوقف أتباع وسيلة الإفصاح الملائمة عموماً على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية (لطفى، 2005).

وجاءت نتائج دراسة أبو القاسم (1992) التي أجريت في البيئة الليبية بان أساليب الإفصاح الواجب أتباعها عند نشر القوائم المالية للشركات الليبية ليست ظاهرة بشكل المطلوب، وأوصت الدراسة بان يتم أعداد القوائم المالية في وقتها المناسب وكذلك ضرورة مراجعة القوائم المالية خلال فترة مناسبة حيث لوحظ التأخير في عمليات المراجعة.

ويمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح كما يلي (أبو زيد، 1990):-

1- شكل وترتيب القوائم الرسمية.

2- المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي.

3- المعلومات بين الأقواس.

4- الملاحظات الهامشية.

5- القوائم والجداول الملحقة.

6- التعليقات التي تتضمنها شهادة المراجع الخارجي.

7- خطاب رئيس الشركة أو رئيس مجلس الإدارة.

2-6-1 شكل القوائم المالية وترتيبها:- عرف محمد (2012) القوائم المالية بأنها

الوثائق التي تقدم بها الشركات أوضاعها المالية إلى متخذي القرارات، فهي توفر لهم المعلومات اللازمة عن أداء الشركة ومكاسبها ومركزها المالي وموقف السيولة وتدفقات الأموال". وظهرت الحاجة إلى إعداد القوائم المالية بهدف توفير المعلومات المحاسبية الفورية في الوقت المناسب وبصورة مستمرة، وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على مدى تقدم المشروع

باستمرار وتقييم أداء إدارة المشروع بصفة مستمرة، وحتى تكون القوائم المالية سليمة ودقيقة وعادلة يجب أن تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات مالية (محمد، 2012).

أن أهمية القوائم والتقارير المالية تنبع من أهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في صلبها التي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدمين الخارجيين. كما أن المستثمر يبني قراره على التقارير المالية والتي تعتبر أهم مصدر للمعلومات (عبد الرحمن، 2006).

ولقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن التقارير والقوائم المالية تعد أساساً لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين، وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة (راشد، 1999).

وجاءت نتائج دراسة عبد زيد (2011) التي أجريت في البيئة العراقية بان هناك دور مهم للتقارير والقوائم المالية التي تنشرها الشركات المساهمة العراقية المدرجة في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرون فيما يتعلق بشراء أو بيع أسهم هذه الشركات.

وتتلخص وظيفة القوائم المالية المنشورة في أنها تخبر أو تعلم عن الخصائص المالية للشركات، وعن الوضع عموماً من وقت لآخر وعن مستقبل المالي الشامل للشركة وعن النتائج المالية لكل العناصر والمعاملات التجارية بشكل دوري (محمد، 2004).

وقد توصلت دراسة أبو نصار وذنبيات (2005) التي طبقت في البيئة الأردنية بأن تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية تؤدي إلى تحسين محتوى قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والمعلومات المتعلقة بمديري الإدارات العليا والسياسات والطرق المحاسبية المتبعة من قبل الشركات والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية.

وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية. وتشمل القوائم المالية مايلي:- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة (دهراوي، 2007).

2-6-1-1 قائمة الدخل: -يشار لقائمة الدخل بقائمة الأرباح والخسائر وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح الشركات خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمون بتلك قائمة للحكم على ربحية المشروع، وغالباً ما يتم إعداد تلك القائمة مرفقاً بها قائمة الأرباح المحتجزة. وبوجه عام يمكن قياس قيمة الربح على أساس الفرق بين صافي الأصول في بداية الفترة (مجموع الأصول - مجموع الخصوم) وبين صافي تلك الأصول في نهاية الفترة بعد تعديله بمقدار الاستثمارات الإضافية خلال تلك الفترة (لطي، 2007).

ويرى محمد (2012) بان قائمة الدخل تصور بصيغتين الأولى هي قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة، أما الثانية هي قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة، كما تبوب قائمة الدخل إلى البنود الآتية:- أجمالي إيراد المبيعات، صافي المبيعات، تكلفة المبيعات، الربح الإجمالي، المصاريف التشغيلية، صافي الدخل قبل الضريبة، صافي الربح بعد الضريبة.

وبينت دراسة مهندي وصيام (2007) التي طبقت في البيئة الأردنية بأن هناك علاقة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية تختلف باختلاف مؤشرات أداء الشركات المتمثلة في (العائد على السهم بعد الضريبة والعائد الموزع للسهم) وذلك باتجاه العائد الأكبر. بينما في البيئة السعودية خلصت دراسة عبد الرحمن (2005) إلى أن هناك علاقة طردية بين الربح الموزع للسهم والقيمة السوقية للسهم، أي كلما زاد الربح الموزع للسهم كلما زادت القيمة

السوقية للسهم في نهاية السنة، على اعتبار أن المستثمر يهتم عادة بالربح المحقق بصفة عامة والربح الموزع الذي يحصل عليه بصفة خاصة عند اتخاذ قرار الاستثمارات في الأسهم.

وأظهرت دراسة زعرب وشراب (2007) بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم من الأرباح النقدية وبين كل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق.

أما دراسة أبو نصار و دبعي(2002) التي طبقت في البيئة الأردنية هدفت إلى اختبارالمضمون المعلوماتي لأرقام قائمة الدخل، وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية ما بين العوائد السوقية للأسهم والأرباح المحاسبية، كما أن المستثمرين ينظرون إلى عناصر رقم الربح كبيانات تحمل معلومات متعلقة بقيمة الشركة(سعر السهم) ولكن تركيز المستثمر النهائي هو على رقم حصة السهم من الأرباح. وبالتالي فإن الدراسة تؤكد أهمية أعداد قائمة الدخل واستخدام أسلوب الخطوات المتعددة في عرضها، كما أن المستثمرين يستخدمون بيانات قائمة الدخل في تسعيرهم لأسهم الشركات رغم أن تركيزهم الأكبر على الرقم النهائي لقائمة الدخل.

2-1-6-2 قائمة التدفقات النقدية:- عرفت "بأنها أحد القوائم الرئيسية التي تعدها

الشركة، وتهدف إلى محاولة إيضاح كيفية الحصول على النقدية واستخدامها خلال الفترة، وتقييم موقف الشركة". وأن كلمة(النقدية) في التدفقات النقدية لها مفهوم واسع فهي تشمل النقدية ومعادل النقدية، ويتمثل معادل النقدية في الاستثمارات قصيرة الأجل سريعة التحويل إلى نقدية مثل سندات الخزنة، والأوراق التجارية، والأوراق المالية والتي يكون الغرض منها تحقيق عائد مؤقت للنقدية العاطلة بدلاً من الاحتفاظ بها. ولكي ينطبق عليها هذا المفهوم يجب أن يتوفر فيها

شرطين (محمد،2012):-

أولاً: سهولة وقابلية تحويلها إلى نقد.

ثانياً: أن تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل بحيث لا تتأثر قيمتها السوقية بالتقلبات في أسعار الفائدة.

وترجع أهمية قائمة التدفقات النقدية لما توفره من معلومات مفيدة ومكاملة للمعلومات التي يحصل عليها مستخدمو القوائم المالية من البيانات المالية الأخرى المفصّل عنها في التقارير المالية السنوية، والتي تتلخّص بالأنشطة الآتية:- الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية التي تمارسها الشركة خلال الفترة المالية. وتوفر القائمة بيانات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي للشركة خلال الفترة المالية التي يصعب الحصول عليها من القوائم المالية التقليدية الأخرى المنشورة في التقارير المالية السنوية، كما أن لهذه القائمة ميزة أخرى تتمثل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن استخدامها في تقييم الانجاز المالي للشركة، كذلك تعد هذه القائمة مكملًا للمعلومات المستخلصة من القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل). وعلى ذلك فإن استخدام قائمة التدفقات النقدية وإلزامية تضمينها في التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في السوق، وهي تعتبر من القوائم المهمة لما توفره تلك القائمة من معلومات مفيدة لمستخدمي تقارير المالية وخاصّةً المستثمرين الحاليين والمستثمرين المحتملين(خريوش، 2003). وتتعلق هذه المعلومات بالأنشطة:-

1- الأنشطة التشغيلية:- وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.
2- الأنشطة الاستثمارية: وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها(سواء الاستثمارات في الديون أو حقوق ملكية)، وكذلك اقتناء الموجودات الثابتة والتخلص منها.

3- الأنشطة التمويلية: وتختص ببند المطالبات وحقوق الملكية وتشمل على:

1- الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على استثماراتهم، أو رد هذه الاستثمارات.

2- الاقتراض الأموال من الدائنين، وسداد الأموال المقترضة.

وللتدفقات النقدية أهمية كبيرة في تحديد مصير الشركة على المدى الطويل من حيث الفشل أو الاستمرار، ومن ثم يعتقد أن لنجاح الشركة في إدارة تدفقاتها النقدية دور أساسي في المحافظة على ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها وتحقيق زيادة في أرباحها، ويرجع سبب ذلك إلى العلاقة الطردية بين صافي التدفقات النقدية والقيمة السوقية لسهم. أي كلما تسارعت التدفقات الداخلة وأبطأت للتدفقات النقدية الخارجة، أدى ذلك إلى زيادة قدرة الشركة على استثمار أموالها وتسييد التزاماتها وهو ما يترتب عليه الحصول على عوائد عالية، وينعكس ذلك على القيمة السوقية لسهم، فزيادة أرباح الشركة يؤدي إلى زيادة الأرباح الموزعة وينعكس ذلك إيجاباً على قيمة السهم، أما خسارة الشركة فيترتب عليها عدم القدرة على توزيع الأرباح وهو ما ينعكس سلباً على القيمة السوقية لسهم(خريوش، 2003).

في البيئة الأردنية أظهرت دراسة خريوش(2003) عدم وجود علاقة طردية بين صافي التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم، حيث أن المستثمرين في سوق الأوراق المالية يهتمون قائمة التدفقات النقدية عند اتخاذ قراراتهم.

أما في البيئة العراقية أجرى دحود (2008) دراسة للتعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ العديد من القرارات، فضلاً عن أثر الطرق إعدادها في ملائمة المعلومات التي تقدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وتفضل الطريقة المباشرة

المستخدمة في إعدادها على الطريقة غير المباشرة نظراً لما تقدمها من معلومات تفيد أكثر في اتخاذ القرارات في العديد من الجوانب لا تقدمها الطريقة غير مباشرة.

وأظهرت دراسة دراغمة (2008) التي أجريت في البيئة الأردنية إلى أن الشركة ذات النمو المرتفع تكون أرباحها المحاسبية والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية أكثر ملائمة في تفسير العائد السوقي لسهمها من الشركات ذات النمو المنخفض، وهو ما يشير إلى أن المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية يزداد كلما ارتفع مستوى نمو الشركة.

في حين أشارت دراسة خضر (2008) التي طبقت في البيئة العراقية إلى تحديد مدى وجود قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية ودراسة مدى إمكانية إعدادها، واستندت الدراسة على فرضية أساسية : أن أعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية سوف تحل الكثير من المشاكل لكونها القائمة الأكثر مصداقية في التعبير عن سلامة الوضع المالي للشركة أو فشله. وأظهرت دراسة أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على مؤشرات كل من قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية أكثر من اعتمادهم على مؤشرات قائمة الدخل فقط.

ويرى فضل (2007) بأن سعر السهم في السوق المالي لا يتأثر بكمية الأسهم المعروضة وإنما يتحدد على أساس مخاطر التدفقات النقدية المستقبلية وعوائد الأسهم التي تبنى على تلك تدفقات.

3-1-6-2 قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): - تشير هذه القائمة أساساً إلى

عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمشروع في تاريخ معين. فالميزانية أو قائمة المركز المالي توضح المركز المالي للشركة في نهاية فترة زمنية معينة، وتحقق أحد أهداف القوائم المالية

الخاصة بتقديم معلومات عن موارد المشروع والتزاماته قبلها سواء للدائنين أو للملاك (الطفي، 2007).

وتبين دراسة عبد الرحمن (2006) التي طبقت في البيئة السعودية بأن قائمة المركز المالي تعتبر هي الأكثر أهمية في أجزاء التقارير المالية، ويدل ذلك على أن هذه القائمة تحتوي على معلومات مهمة تهم المستثمر السعودي والتي قد تساعده في بناء القرار الاستثماري، تليها من حيث درجة الأهمية قائمة الدخل. ويرجع ذلك إلى أن معظم المستثمرين يركزون على بند صافي الربح أو الخسارة الذي يساعدهم في عملية بيع وشراء الأسهم.

وقد عرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة العناصر الخاصة بالقوائم المالية كما يلي (دهراوي، 2007):-

- الأصول:- هي المنافع المستقبلية المحتملة التي يحصل عليها أو يتم السيطرة عليها بواسطة شركة ما كنتيجة للأحداث أو العمليات الماضية (دهراوي، 2007)، ومن أمثلتها النقدية، المخزون السلعي، الأصول المستأجرة رأسمالياً (حنان، 2009).

- الالتزامات:- هي منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً في شكل التزام قائم بالفعل على الشركة، بتحويل أصول أو تقديم خدمات لشركة أو لشركات أخرى وذلك نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي. ومن أمثلتها حسابات الدائنين وأوراق الدفع والإيرادات المحصلة مقدماً (غير مكتسبة بعد) والقروض طويلة الأجل والالتزامات الطارئة التي تحقق شروط الاعتراف بها (حنان، 2009).

- حقوق الملكية (صافي الأصول):- هي ما يتبقى من أصول الشركة بعد سداد جميع الالتزامات (حنان، 2009). تشير دراسة عبد زيد (2011) التي أجريت في البيئة العراقية بوجود علاقة قوية ومعنوية بين كل من (القيمة الدفترية للسهم، والعائد على السهم، وسعر السهم إلى عائد، ومعدل

سعر السهم السنوي، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على الموجودات، وحجم الشركة) وأحجام التداول على أسهم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية العراقي.

وتوصلت دراسة مهندي وصيام (2007) التي طبقت في البيئة الأردنية بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية المنشورة وبعض المتغيرات (أجمالي الأصول، حجم المبيعات السنوية، عدد المساهمين، العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح).

أما دراسة نجم (2006) أكدت بان المستثمر يستخدم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير في سوق فلسطين ويتم استخدام القوائم الآتية: - حساب الأرباح والخسائر، والميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وتقارير مراجع الحسابات.

2-6-1-4 قائمة الأرباح المحتجزة:- توضح قائمة الأرباح المحتجزة قيمة الأرباح

المستبقة بالشركة سنة بعد أخرى ولم يتم توزيعها على المساهمين، ويتم إضافة نتيجة نشاط الشركة كل سنة من ربح أو خسارة إلى الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة ثم يتم خصم التوزيعات المقترحة للسنة الحالي والرصيد المتبقي بعد ذلك يمثل الأرباح المحتجزة التي تظهر بالميزانية ضمن حقوق المساهمين. وبعد تحديد أرباح وخسائر تبدأ تلك القائمة بإظهار الرصيد المحتجز من أرباح السنوات السابقة ثم تضاف (أو تخصم) أرباح (أو خسائر) السنة، ولذا عادة ما يطلق عليها مسمى قائمة توزيع الأرباح" (لطفي، 2007).

ويرى فضل (2007) بأن نسبة النمو في الأرباح المحتجزة تعد من مؤشرات الأداء المهمة التي يسترشد بها المستثمر في السوق المالي للحكم على كفاءة إدارة الشركة في خلق التراكم الرأسمالي

اللازم للتوسع في نشاطات الشركة ونموها، وعلى الشركة أن تلجأ أولاً لتمويل مشروعاتها ما أمكن عن طريق الأرباح المحتجزة ومن ثم عن طريق التمويل الخارجي ابتداءً بالاقتراض وأخر ملاذها هو عملية إصدار أسهم جديدة. وذلك لما لهذه العملية (إصدار أسهم جديدة) من آثار غير حميدة على القيمة السوقية للسهم.

وقد أظهرت دراسة زعرب وشراب (2007) بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم من الأرباح المحتجزة وبين سعره السوقية.

2-6-2 المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي:- تعتبر الأوصاف المستخدمة في

القوائم، ومقدار التفصيل الظاهر مهمين في عملية الإفصاح. وتعاود هذه الأهمية مقدار أهمية شكل القوائم، ويمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القائمة إلى إلقاء الضوء على القوائم كما يؤدي استخدام المصطلحات الغامضة إلى التشويش أو سوء الفهم.

وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معروفة جيداً بصفة عامة، ولكن الكثير من المصطلحات الفنية في المحاسبة تقتصر إلى هذه الدقة. وفي هذه الحالات يجب أن يستخدم المحاسبون الاصطلاحات الوصفية التي تستخدم عموماً بواسطة المحللين الماليين والقراء الملمين الآخرين.

ويؤكد أبو زيد (1990) بان الإيجاز يعتبر هدفاً مرغوباً في التقارير المالية ولكن يجب أن يعطي الإفصاح الملائم عن المعلومات المفصلة الأولوية إذا كان ضرورياً لجعل التقارير ذات مغزى لاتخاذ القرارات.

2-6-3 المعلومات بين الأقواس:- لإيضاح بعض العناصر التي تحويها القوائم المالية

يتم استخدام المعلومات الإضافية وتحصر بين قوسين أمام العنصر الذي يحتاج إلى إيضاح إضافي قد يزيل غموضاً أو يعطي تفصيلاً أكبر. أو لتركيز انتباه مستخدمي القوائم المالية

لأهمية بعض العناصر، مثال ذلك عندما ترغب الشركة إلى لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية إلى القيمة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل بالميزانية.

ويشير مطر وآخرون (1996) بأن هذا الأسلوب يتصف بالبساطة والوضوح في عرض وتوصيل المعلومات لقارئ القوائم المالية بحيث يؤدي إلى انسجام أو تحقيق مبدأ الإفصاح التام عن المعلومات التي يصعب التعبير عنها كميًا.

ويمكن عرض بيانات غير كمية في ملاحظات بين أقواس تتضمن ما يلي (أبو زيد، 1990):-

1- مؤشر عن الإجراء المعين أو طريقة التقييم المستخدمة، لكي يعطي القارئ فهماً أفضل لمعني البيانات.

2- الخصائص المعينة التي تضيفي معاني أكثر عن الأهمية النسبية للعنصر، مثل الحقائق الخاصة برهن أصول معينة، أو أن التزامات معينة لها حقوق أولوية.

3- التفاصيل الخاصة بمقدار واحد أو أكثر من العناصر التي يتضمنها التبويب الواسع المدرج بالقائمة.

4- القيم البديلة مثل سعر السوق الجاري.

2-6-4 الملاحظات الهامشية:- تهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض

الأمر المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية. وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفاصيل أو القيود على المعلومات الواردة في القوائم المالية، أو معلومات إضافية أقل أهمية. وفي جميع الأحوال فإن استخدام الملاحظات الهامشية. لا يجب أن يعتبر بديلاً عن الاعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية (الطفي، 2005).

و أشار قاضي وحمدان (2007) بأنه يمكن تقسيم الملاحظات الهامشية إلى الأنواع التالية:-

أ- ملاحظات تتعلق بتفسير الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية.

ب- ملاحظات تتعلق بحقوق أولوية الدائنين كتلك المعطاة لسندات الرهن مثلاً.

ج- ملاحظات تتعلق بالأصول والخصوم المحتملة.

د- ملاحظات تتعلق بإعاقه دفعات الأرباح أو تحديدها.

هـ- ملاحظات تتعلق بحقوق المالكين.

و- ملاحظات تتعلق بالعقود التنفيذية.

2-6-5 القوائم والجداول الملحقه:- توضع هذه القوائم على أساس أن البيانات المالية

ملخصة ومقدمة بطريقة مختصرة، وبحيث يتمكن القارئ الملم من فهمها فإن بعض المعلومات

يجب أن تؤخذ من القوائم وتستكمل بجداول مكملة. وهذه الجداول قد تأتي بين الملاحظات

الهامشية وأحياناً في قسم يتبع القوائم المالية والملاحظات الهامشية. وفي كثير من التقارير

السنوية الحالية فإن الجداول المكملة تكون في قسم منفصل عن التقرير يطلق عليه(تسليط ضوء

مالي)، أو قسم آخر مشابه يتبع القوائم المالية الرسمية، وباستخدام قسم منفصل للتقرير فإن

المعلومات تكون مقدمة في مركز ثانوي للقوائم والملاحظات الهامشية، ولذلك يفترض أن تكون

أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية وفي الملاحظات الهامشية(قاضي وحمدان

،2007).

2-6-6 تقرير المراجع:- يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى التي

غالباً ما يغض المستخدم الطرف عنها. والمراجع هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل

للبيانات المحاسبية التي تعرضها الشركة، فإذا وصل المراجع لقناعة بأن القوائم المالية تمثل

المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يبدي رأي غير متحفظ (لطفي، 2005).

ويؤكد فضل ونور (2006) بأن السلوك المهني للمراجع الخارجي يفرض عليه إبداء رأيه حول سلامة التقارير المالية، وخلق تلك التقارير من أية تصرفات غير قانونية، وحالات الغش والتلاعب في استخدام السياسات المحاسبية، فضلاً عن إعطاء إشارات إنذار المبكر بفشل الشركة أو على الأقل عدم قدرتها على الاستمرار. ولا شك أن هذه المعلومات لا تتسجم مع طموح الإدارة وذلك لأنها تزعزع ثقة المستثمرين بالشركة والإدارة، مما قد يؤدي إلى خلاف بين الطرفين (أي الإدارة والمراجع الخارجي).

وتوصلت دراسة عقل (2009) التي أجريت في البيئة المصرية بأنه يتم الإعلان عن التقارير المالية السنوية المصدر عنها تقرير نظيف من قبل المراجع بشكل إسرار من التقارير المالية السنوية المصدر عنها تقرير مراجع به تحفظات.

ويرى قاقيش وبطائنة (2009) بأن الشركات الصناعية تتضمن البضاعة التي تتطلب إجراءات المراجعة مزيداً من الوقت والجهد لأنها تستدعي من المراجع الخارجي حضور عملية الجرد نفسها التي تجريها الشركة بواسطة موظفيها، أو عليه القيام بعملية الجرد الفعلي للبضاعة عن طريق الاختبارات للتأكد من صحة المعلومات الظاهرة في كشوفات الجرد. كما عليه أن يتأكد ممن صحة القيود المحاسبية الخاصة بالبضاعة أحر المدة وأنها قد عرضت بشكل صحيح في قائمة المركز المالي وجميع هذه الإجراءات تزيد من فترة إصدار تقرير المراجع، فتزيد من فترة إصدار تقرير المالي السنوي.

2-6-7 المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة:- إن القوائم المالية الرسمية مع

الملاحظات الهامشية والجداول والقوائم الملحقة مع تقرير المراجع تكمل الإفصاح، وهي مهمة وتتعلق بالبيانات المالية ويجب أن تظهر، وهناك أنواع من المعلومات تقدم مباشرة من الإدارة(قاضي وحمدان،2007)

ويهدف تقرير الإدارة بصفة أساسية إلى(لطفي،2005):-

1- زيادة تفهم المستثمر لدور كل من الإدارة والمراجع في إعداد القوائم المالية.

2- تنبيه الإدارة إلى مسؤولياتها عن نظم المراقبة المالية والداخلية بالشركة.

ويؤكد قاضي وحمدان (2007) بأنه يجب أن يحتوي تقرير الإدارة على:-

1- الأحداث غير المالية والتغيرات خلال السنة التي تؤثر في عمليات المشروع.

2- التوقعات الخاصة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المشروع في هذه التوقعات.

3- خطط النمو والتغيرات في الفترة أو الفترات المالية.

4- مقدار التأثير المتوقع لنفقات رأس المال الحالي والمتوقع ونشاط الأبحاث.

أن توزيعات الأرباح من شأنها أن تقلل من التعارض المتوقع بين الملاك والإدارة وذلك من خلال تقديم معلومات إضافية للمستثمرين بشأن تصرفات واهتمامات الإدارة(خليفة، 2009).

وقد بينت دراسة زعراب وشراب (2007) بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تاريخ الإعلان عن توزيع أرباح نقدية وبين كل من سعر وحجم وقيم تداول السهم في السوق.

تشير دراسة عقل (2009) التي طبقت في البيئة السعودية بأن إدارة حريصة على وجود درجة معينة من استقرار توزيعات السهم، وأنها تتجنب إجراء تغيير في معدلات التوزيع حتى لا يسبب ذلك تأثيرات عكسية على الشركة.

وفي البيئة العراقية أجرى زيدي (2010) دراسة لمعرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار من حيث بيع وشراء أسهم الشركات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار، كما أنهم يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير، وأن تقرير إدارة الشركة يؤثر تأثير كبير في قرارات تداول الأسهم.

7-2 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:- تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير

المالية عدة عوامل يمكن أن يتم تقسيمها إلى ما يلي:-

1-7-2 العوامل البيئية:- هناك اختلاف في التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات بين

دولة وأخرى، لأسباب تتعلق بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية السائدة في تلك الدول (عبد الرحيم، 2011).

توصلت دراسة فضل (2007) إلى أن المستثمر العراقي يهتم بالمخاطرة اللانظامية للاستثمار في الأسهم الشركات صغيرة الحجم، وذلك لأن عدم استقرار أرباح هذه الشركات يعد من الصفات الملازمة لها خاصاً في ظل ظروف اقتصادية غير مؤكدة مثل حالة العراق، بينما ينظر المستثمر الأردني إلى نسبة النمو في الأرباح المحتجزة بعين الاعتبار إلى جانب كثافة رأس المال ونسبة المديونية عندما يقرر الاستثمار في أسهم الشركات صغيرة الحجم، ذلك لأن النمو في الأرباح المحتجزة يتيح للإدارة فرصة للتمويل توسعاتها الاستثمارية دونما الحاجة إلى الاقتراض من زيادة درجة مخاطرتها المالية أو إلى الإصدار الجديد للأسهم وبالتالي خفض أسعار أسهمها في السوق المالي.

ويشير قضاة (2004) بأنه توجد دول قامت بتحديد التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية الواردة فيها وتوقيت نشرها من خلال القوانين مثل إنجلترا، فإن هناك دولاً أخرى لا يوجد فيها قوانين لإلزام الشركات بذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد هذه التقارير في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة.

في حين أشارت دراسة ملكاوي وحمانه (2009) التي طبقت في البيئة الأردنية إلى الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين في سوق عمان المالي كان متوسطاً، كما بينت الدراسة وجود علاقات الارتباط وتأثيرات ذات دلالة إحصائية للمعلومات المالية على مؤشرات تأثر سوق عمان المالي بالأزمة المالية العالمية من حيث حجم الاستثمار ومخاطر الاستثمار وتعزيز الموقف المالي للمستثمرين.

ومن جانبه قام حسن (2009) بدراسة لبيان مدى قيام المؤسسات المالية المتأثرة بالأزمة المالية العالمية في الإفصاح بشكل كافي عن معلومات السيولة في قائمة التدفق النقدي، وفقاً لمتطلبات الدولية ومدى إمكانية هذه القائمة في مساعدة المستثمرين والمقرضين في بناء توقعات حول الأزمة المالية العالمية ، ومن خلال تحليل القوائم المالية لشركة فريدي ماك Freddie Mac لقروض الرهون العقارية الأمريكية في الفترة 2005م إلى 2008م . وأظهرت الدراسة بأن شركة كانت تقصح بشكل جيد وبشكل فصلي عن نتائج أعمالها وخصوصاً ما يتعلق منها بالإفصاح عن النقدية الداخلة والخارجة، وأن الخلل الإبراز لتأثير عدد كبير من المستثمرين كان نتيجة عدم قيامهم بالإجراءات التحليلية الملائمة للحفاظ على استثماراتهم.

أما في البيئة العراقية هدفت دراسة حميدي (2009) إلى توضيح مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وأثرها في تقييم أضرار الحرب. وتوصلت الدراسة إلى

نتائج عدة منها:- أن الشركة عينة الدراسة(الشركة العامة للطائرات في العراق) اعتمدت الكلفة التاريخية في قياس قيمة الأضرار الناتجة عن الحرب وهذه أدت إلى قيم لا تعبر بشكل سليم عن قيمة الأضرار الفعلية نتيجة عدم توافق القيم الدفترية مع القيم الفعلية وللأسباب عدة منها التضخم المتسارع، وعدم القدرة على تحديد كميات بعض المفقودات واعتماد التقدير الشخصي أو الاستشهادات.

2-7-2 العوامل التي تتعلق بالمعلومات المالية التي يتوجب الإفصاح عنها:

تتلخص هذه العوامل بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والخصائص التي يجب أن تتوفر بها، ومدى ملائمة هذه المعلومات للقرارات التي سيتخذها معظم المستفيدين من التقارير المالية وهل هناك ثقة بهذه المعلومات ومدى قابليتها للتحقق والمقارنة، كما تؤثر تكلفة المعلومات على درجة الإفصاح، ويجب أن تكون الفائدة من المعلومات المفصح عنها أكبر من تكلفة إعدادها(عبد الرحيم،2011).

ولهذا أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية إلى أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها علمدى الاستفادة منها(مهدي،2000).

وكما أن الفوائد الرئيسية للإفصاح المحاسبي تشمل منع أو تقليص الخداع والتزوير وعدم تمثيل الواقع وتشجيع مفهوم العدالة وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات ومساعدة المستثمرين على تخصيص مواردهم بشكل جيد(صالح وآخرون،2005).

2-7-3 العوامل تتعلق بالشركة التي يتم الإفصاح عن بياناتها:-

1- حجم الشركة:- أن التكاليف المباشرة لإعداد القوائم والتقارير المالية بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين يتأثر بحجم الشركة(قضاة،2004)، حيث أن الشركة الكبيرة لديها القدرة على تحمل التكاليف الناتجة عن زيادة حجم الإنتاج(عبد الرحيم،2011). كما أن هناك تكاليف

غير مباشرة ناتجة عن الكشف عن المعلومات للشركات المنافسة الأمر الذي يؤدي بالشركات المتنافسة وخاصة الكبيرة منها تخفيض درجة الإفصاح في التقارير المالية (قضاة، 2004). ويرى مهندي وصيام (2007) بأن حجم الشركة ممثلة في إجمالي الأصول يعد مؤشراً فعالاً في تحديد مستوى الإفصاح كون الشركات الكبيرة تتوفر فيها المقومات التي تمكنها من التوسع في نشر المعلومات اللازمة للمستفيدين.

في البيئة السعودية بينت دراسة جبر (2007) بأن الشركات كبيرة الحجم تقوم بالإعلان عن معلوماتها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة. ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى أن الشركات كبيرة لديها من الإمكانيات الكبيرة المتمثلة في توافر الأعداد الكافية من المحاسبين والنظم المعلوماتية المحاسبية المتقدمة التي تساعدها على سرعة إعداد قوائمها المالية. علاوة على ذلك فإنه كلما كبر حجم الشركة زاد عدد المستثمرين والمحللين الماليين المتابعين لأدائها. لذلك فقد يفسر تأخر تلك الشركات في إعلان معلوماتها على أنه محاولة لإخفاء أخبار غير إيجابية يمكن أن تؤثر في أسعار أسهمها، ولهذا تسعى تلك الشركات ونظراً لكثرة متابعيها لدفع الشك حول أدائها بالإسراع في الإعلان عن معلوماتها في وقت أقصر مقارنة بالشركات الصغيرة.

وتوصلت دراسة مطيري (2012) بأن حجم الشركة له تأثير إيجابي في امتلاك موقع إلكتروني للشركة، كما أن له تأثير إيجابياً كذلك في مستوى إفصاح الشركة عن بياناتها على موقعها الإلكتروني.

وتشير دراسة دراغمة (2008) التي طبقت في البيئة الأردنية بأن للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية دوراً مهماً في تفسير العوائد السوقية للأسهم، ويزداد هذا المحتوى كلما قل حجم الشركة. وقد يعزى ذلك إلى أن الشركات صغيرة الحجم أكثر عرضة للتصفية، وهو ما يثير انتباه المحللين الماليين والمستثمرين بالاهتمام بمؤشرات أرباحها، وتدفقات النقدية من

النشاطات التشغيلية بشكل أكبر من اهتمامهم بتلك المؤشرات المتعلقة بالشركات كبيرة الحجم. وبالإضافة إلى شح مصادر المعلومات عن شركات الصغيرة الحجم التي تتوافر عنها معلومات أكثر وهو ما يعزز من دور الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية في تفسير عوائد الأسهم.

وتؤكد دراسة فضل (2007) التي طبقت في البيئة العراقية والبيئة الأردنية بأن استخدام المستثمر لمعلومات التقارير المالية السنوية للشركات في ترشيد قراراته الاستثمارية يكون في الشركات كبيرة الحجم أفضل من استخدام معلومات التقارير المالية السنوية للشركات صغيرة الحجم. وأظهرت دراسة(Alshammari,2013) بان الشركات كبيرة الحجم أكثر إفصاحاً للمعلومات في تقاريرها وقوائمها المالية من الشركات صغيرة الحجم.

2- عدد المساهمين:- أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب الشركات (قضاة،2004).

3- إدراج الشركة في الأسواق المالية:- حيث يتطلب إدراج الشركات في الأسواق المالية إجراءات معينة للتسجيل، وبالتالي يتوجب على الشركة التي ستدرج في هذه الأسواق الإفصاح عن معلومات معينة لاستيفاء متطلبات الإدراج(عبد الرحيم،2011).

4- المراجع الخارجي:- يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة والقواعد المهنية(مهدوي،2000).

وأكدت نتائج دراسة عقل (2011) التي طبقت في البيئة الأردنية بأن البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في الأردن والمعتمدة من قبل المراجع الخارجي تعتبر مصدراً مهماً جداً للمعلومات، حيث تستخدم هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن الشركات تقوم

بنشر البيانات والمعلومات المحاسبية والتي يحتاجها مستخدميها في اتخاذ القرارات بكل موضوعية وشمولية وبتوقيت مناسب بفضل المراجعة الخارجية.

بينما أوضح فضل ونور (2006) بأن حرص المراجع الخارجي في إعطاء الصورة الحقيقية عن الوضع المالي للشركة الخاضعة لمراجعته لا يدل على رغبة المراجع في المحافظة على سلوكه المهني ونطاق مسؤولياته القانونية والمهنية فحسب، وإنما لتجنب مشاكل الدعاوي القضائية المحتمل أن ترفع ضده من قبل المستثمرين والدائنين عند إفلاس الشركات.

5- عوامل أخرى:- هناك عوامل أخرى تؤثر على درجة الإفصاح، منها على سبيل المثال ربحية الشركة، ورغبة الإدارة بالإفصاح، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات (عبد الرحيم، 2011).

وجاءت محاولة أحميدة (2004) التي طبقت في البيئة الليبية لدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات المساهمة الليبية وقرار الاستثمار في الأسهم، وكذلك التعرف على معوقات استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمر الليبي لاتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة، وأظهرت الدراسة أن المعلومات المحاسبية هامة عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم خصوصاً فيما يتعلق بالمعلومات عن الأرباح وتوزيعات الأرباح. أن جميع الشركات تتبع سياسات مختلفة لتوزيع الأرباح المحققة لسنوات قادمة لاستخدامها في التوزيع في حالة تحقيقها لأرباح منخفضة. وأن المساهمين يفضلون الحصول على أرباح في نهاية كل سنة وأن كانت بشكل غير نقدي، أي أن تكون هناك توزيعات على شكل أسهم مجانية، لأن ذلك يعني أن الشركة المصدرة للأسهم تعمل بشكل كفاء مما أدى إلى قيامها بالتوسع الذي سيرفع الأرباح مستقبلاً، وأنهم يفضلون الحصول على أرباح دورية وبنسب وقيم ثابتة ومستقرة نوعاً ما على مر السنين، لأن الأرباح الموزعة المتغيرة في قيمتها قد يكون لها تأثير سلبي على

القيمة السوقية للأسهم. وبعض الشركات توزع الحد الأدنى من الأرباح بشكل ثابت سنوياً بحيث قد توزع أرباحاً إضافية في نهاية السنة إذا كانت النتائج المالية تسمح بذلك الأمر الذي يترك أثراً إيجابياً على انطباع المساهمين وتتحدد سياسة الشركات في توزيع الأرباح بناءً على عدة عوامل منها (كيلاني، 2007):-

- 1- احتياجات الشركة من التمويل لان احتجاز الأرباح هو مصدر داخلي من مصادر التمويل.
 - 2- أثر توزيع الأرباح على القيمة السوقية لأسهم الشركات.
- في البيئة السعودية أظهرت دراسة خليفة (2009) بان الشركات التي تقدم على دفع التوزيعات أرباح هي شركات لها فرص نمو ذات قيمة وذلك مقارنة بالشركات الأخرى التي لم توزع أرباح. أما في البيئة العراقية والبيئة الأردنية توصلت دراسة فضل (2007) بأنه سوق عمان للأوراق المالية يلاحظ أن الشركات صغيرة الحجم زادت أهمية متغير نسبة النمو في الأرباح المحتجزة في مقابل انخفاض أهمية حصة السهم من توزيعات الأرباح، وهو تماماً على عكس الشركات كبيرة الحجم. أما في سوق بغداد للأوراق المالية، يلاحظ أن الشركات صغيرة الحجم تقل أهمية تأثير متغير نصيب السهم من توزيعات الأرباح، وهو تماماً على عكس الشركات كبيرة الحجم. وتبين دراسة جبر (2007) التي طبقت في البيئة السعودية بأن الشركات التي لديها أبناء جيدة تعمل على توصيل تلك الأبناء بصورة أسرع لسوق المال مقارنة بالشركات التي لديها أبناء سيئة ، حيث تعمل على تأخير الإعلان عن تلك الأبناء.
- أما في البيئة الأردنية توصلت دراسة كيلاني (2007) بأن هناك علاقة طردية بين الأرباح الموزعة على الأسهم والقيمة السوقية لها.
- وتشير دراسة دبعي وأبو نصار (2001) التي طبقت في البيئة الأردنية بان في حالة انعكاس معلومة في سعر سهم شركة ما فإن تلك المعلومة تحتاج إلى ثلاث سنوات مالية حتى تعكسها

الأرباح المحاسبية لتلك الشركة، وعلى المستثمر أن يدرك أن مجموعة المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم أغنى من مجموعة المعلومات التي تعكسها الأرباح المحاسبية، وأن أسعار الأسهم للفترة المالية الحالية يمكن استخدامها لتوقع الأرباح المستقبلية للشركة.

أن المستثمرين يولون اهتماماً بمعلومة محاسبية معينة على حساب معلومة محاسبية أخرى قد تؤثر على قراراتهم الاستثمارية في الأسهم، لذا فإن المبحث الثاني يتناول المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني

المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية

مقدمة:- يعتبر تحليل القوائم المالية أداة لتفسير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضاهاها والأرقام الواردة فيها، كما يوفر تحليل معلومات تساعد في تقدير قيمة الشركة وتقييم مركزها المالي ومدى فعالية أنشطتها ، ويساعد أيضاً في تقييم أداء الإدارات المختلفة في الشركة ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على العائد الملائم للأموال المتاحة لديها(موسى وعبد،2012). ويهتم المستثمرون عادة بالحصول على عوائد لاستثماراتهم تتلاءم مع مستوى مخاطرة تلك الاستثمارات لذلك يحتاج هؤلاء المستثمرون إلى تقدير العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، وتوفر القوائم المالية بيانات تساعد في تقدير معدل العائد المتوقع على الاستثمار. و معرفة المستثمرين بتلك المعلومات تؤدي إلى تغير في سلوكهم، حيث أن دقة نتائج التقييم وما يتخذه مستخدمو المعلومات من قرارات يتوقفان بشكل أساسي على مدى دقة وسلامة البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية، وبمعنى آخر مدى تطابق الأداء المعلن مع الأداء الفعلي(صالح،2003). وتأكيداً على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان

الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن المجمع الأمريكي (AA A)

(American Accounting Association) سنة 1996م ما يلي:-

" تعتبر المعلومات المحاسبية وسيلة لتقليل من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين

إضافة إلى كونها أساسية لتقرير عن الممارسة(ملحم،2003،ص 2).

أن المعلومات المحاسبية ليست هي العنصر الوحيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو تقييم محفظة الاستثمارات إلا أنها تشكل بعداً أساسياً للأسباب التالية(مهندي وصيام، 2007):-

- تمثل المعلومات المحاسبية جزءاً من المعلومات التي تساهم في تحديد أسعار الأسهم، وفي التنبؤ بالمؤشرات المستقبلية.

- إن توفر المعلومات المحاسبية للمهتمين يؤثر في تدفق الاستثمارات ويؤثر في تقلبات أسعار الأوراق المالية وفي احتساب المخاطر.

- أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير السنوية التقليدية هي أهم مصادر المعلومات التي يستخدمها المستثمرون الأفراد والمؤسسات والمحللين الماليين.

2-2-1 ما المقصود بالمعلومات المحاسبية:- معنى المعلومات "إدراك للحقائق يؤدي

إلى تخفيض حالة عدم التأكد لحالة أو حدث ما". ويقصد بها أيضاً " معرفة مكتسبة من البيانات المتاحة". ووصفت من حيث علاقتها بعدم التأكد بأنها " تخفيض عدم التأكد لأنها تغير الاحتمالات المتعلقة بالنتائج المتوقعة في مواقف معينة"(صياح، 2006).

والمعلومات تمثل المخرجات النهائية لسلسلة من العمليات تبدأ بملاحظة ومتابعة الأحداث في البيئة: تاريخية أو التنبؤية ثم تترجم هذه الأحداث إلى علامات ورموز وإشارات وخصائص ليتسنى تخزينها بأشكال عدة، ومن ثم استخدامها خلال استرجاعها كما هي أو إجراء عمليات تشغيل مختلفة عليها مثل التبويب والتحليل والتلخيص وإعداد التقارير لأغراض مختلفة، ويكون نتيجة هذه التقارير بيانات مرتبة معدة للاستخدام بواسطة فرد معين في وقت معين ولغرض معين(صياح، 2006).

والبيانات هي المدخلات الرئيسية لإنتاج المعلومات وقد عرفها مطر وآخرون (1996) " بأنها عبارة عن حقائق وأرقام خام عن أحداث مالية معينة غير مرتبة وغير معدة للاستخدام (شكلها الحالي) ويتم جمع هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات. ويؤكد فضل (2007) بان المستثمرين يعتمدون في تقييم أداء الشركات على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث أن النقص في تلك المعلومات يؤدي إلى عدم قدرة المستثمر على التقييم الدقيق لمستوى أداء الشركات.

2-2-2 مستخدمو المعلومات المحاسبية:- تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات المالية عن شركة معينة إلى أطراف متعددة تحتاج لتلك المعلومات لغرض اتخاذ قرارات اقتصادية. وأن تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم. لذلك فإن اختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين كبيرتين هما (حنان وآخرون، 2004):-

أولاً: المستخدمين الداخليين: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الشركة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية. ويقول عبد اللطيف (2009) بان الإدارة تهتم بالحصول على المعلومات في مجال تقييم السياسات الإدارية والتمويلية للإدارات المختلفة ومدى مساهمتها في تحقيق هدف الأساسي للشركة، وتقييم مدى قدرة الإدارات المختلفة على تحقيق الأرباح أو خفض التكاليف، ومعرفة مدى قوة المركز المالي للشركة.

في البيئة الأردنية جاءت محاولة فضل (2006) لمعرفة أسباب اختلاف دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، وقد صيغت أربع فرضيات أساسية تتعلق الأولى بالحوافز والمكافآت الإدارية، والثانية بالتكاليف السياسية، والثالثة بعقود المديونية، أما الرابعة فتخص أثر نسبة تركيز

الأسهم باستخدام بيانات سنة 2004م لعينة من (74) شركة من الشركات المساهمة العامة في الأردن، وقد جاءت نتائج الدراسة غير مدعمة لفرضيات الدراسة ونتائج الدراسات السابقة. أما في البيئة السعودية تناولت دراسة صالح (2003) العوامل المؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية بعض العوامل الاقتصادية مثل معدل العمالة الأجنبية ونسبة المديونية في تأثير على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية بالشركات السعودية. وبينما جاء تأثير العوامل الأخرى متضارباً حيث كان تأثير عامل الحجم ضعيفاً في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية ولم يكن لعامل الديون والمساعدات الحكومية أي تأثير معنوي في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، بالإضافة إلى دقة الإدارة في قياس بعض العوامل فضلاً عن غياب أو عدم وضوح المعايير التي تنظم بعض الممارسات المحاسبية. وأظهرت دراسة نجم (2006) بان الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لا توفر في قوائمها وتقاريرها المالية معلومات عن الأثر المتراكم لتغير السياسات المحاسبية.

ثانياً: المستخدمين الخارجيين:-

1- المستثمرون الحاليون والمرقبون: وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى تقدم الشركة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع الشركة الأخرى المماثلة(حنان وآخرون،2004).

2- العاملون الحاليون والمرقبون: وهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك الشركة. فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم(حنان وآخرون،2004).

3- المقرضون الحاليون والمرتبون (المصارف والمؤسسات المالية المختلفة وحاملوا لسندات الدين): وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها(حنان وآخرون،2004).

وتشير دراسة أبو على وآخرون (2011) بأن المقرضون يركزون على بعد موثوقية الأرباح المحاسبية أكثر مما يركزون على بعد ملائمة الأرباح المحاسبية عند تحديد العائد الذي يطلبونه من المقرض، وبالتالي فإن الصفات التي يركز عليها المقرضون هي اقتراب الربح المحاسبي من النقد وجودة المستحقات، والتحفظ المحاسبي والحيادية وهي صفات إذا اتصفت بها الأرباح المحاسبية تؤدي إلى انخفاض مخاطرة المقرض الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض.

ويرى صلاح (2010) بان المعلومات المفصح عنها في كل من بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية قد احتلت المراكز الثلاث الأولى لفئة المقرضين، وأن تلك المعلومات تخدم أغراض هذه الفئة في تقييم قدرة الشركة على تسديد القروض وفوائدها، بالإضافة إلى قدرتها على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتحقيق ذلك.

وأظهرت دراسة دراغمة (2008) التي طبقت في البيئة الأردنية بأن للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية دوراً مهماً في تفسير عوائد السوقية للأسهم. ويزداد هذا المحتوى كلما قلت نسبة الدين في هيكل تمويل الشركة، وقد يعزى ذلك إلى أن الشركة ذات الرفع المالي العالي تواجه مخاطر التسديد، وأن تدفقاتها النقدية من النشاطات التشغيلية وأرباحها المحاسبية قد تكون مخصصة لدفع الالتزامات أكثر من كونها مصادر تمويل استثمارات جديدة أو توزيعات نقدية للمساهمين، خلاف الشركات ذات الرفع المالي المنخفض التي توجه تدفقاتها التشغيلية وأرباحها المحاسبية لدخول فرص استثمارية جديدة أو لدفع توزيعات نقدية للمساهمين.

4- اتحادات ونقابات العمال: توجد نقابات واتحادات عمالية تدافع عن مصالح العمال، وغالباً ما يكون لدى هذه المنظمات مستشار مالي يقرأ القوائم المالية للشركة ويحلل ما بها من معلومات للوقوف على الأداء الاقتصادي للشركة ومعدلات نموه والمؤشرات المالية للشركة، وذلك لأغراض نصح إدارة النقابة فيما يتعلق بعقود العمل والتفاوض على الأجر والمساومة على الحوافز(نصر والسيد، 2005).

5- مكاتب الاستشارات المالية: تقوم هذه المكاتب بتحليل القوائم المالية التي تنشرها الشركات المساهمة لاستخراج الأرقام والمؤشرات المالية المختلفة لتصنيف الشركات إلى درجات حسب درجة الربح والمخاطرة(عبد اللطيف، 2009).

6- الجهات الحكومية: تهتم دائرة ضريبة الدخل مثلاً بتحديد أرباح المشروع بدقة لمعرفة الضريبة المستحقة عليها(خداش وآخرون، 2004).

وتشير قبائي (2005) بأن الأسواق المالية تحتاج إلى معلومات سليمة عن شركة حتى يتم تداول الأسهم الشركة بالسوق مع الإفصاح عن نتائج الأعمال والمركز المالي.

2-2-3 طبيعة جودة المعلومات المحاسبية: - تعد المعلومات المحاسبية أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر الحالي والمرتب لتقويم قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع هذا الاستثمار. كذلك تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المصادر التي يعتمد عليها المقرض في تقويم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في تسديد الأقساط المستحقة في حينها وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

و زيادة جودة المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية تقويم مستوى الأداء والحالة المالية للشركات وتقويم مراكزها المالية مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قراراتهم وبدرجة كفاءة عالية(بن سليمان،2011).

وقد عرفت عبد اللطيف (2006) المعلومة جيدة "بأنها تلك المعلومات المتميزة وذات الكفاءة العالية، أي تتحدد جودة المعلومات المحاسبية بناءً على منفعة المعلومات المحاسبية التي تحتويها والمقدمة لمستخدمي هذه القوائم المالية.

ويقول بن غربية (1982) بان المستثمرين في الأسهم يعتمدون على تقارير دورية قصيرة المدى(ربع سنوية) في بعض قراراتهم الاقتصادية بدلاً من انتظار التقارير والقوائم المالية السنوية، كما أن الإعلان عن أرباح الربع الثالث يحتوي على معلومات تفوق تلك المستمدة من الإعلان عن أرباح الخاصة بكل من الربع الأول والثاني.

وقام مجلس معايير المحاسبة FASB (Financial Accounting Standard Board) لسنة 1976 م بإصدار مذكرة مناقشة من ثلاثة أجزاء بعنوان الإطار النظري لمحاسبة المالية، والتقرير المالي، عناصر القوائم المالية وقياسها، ومنذ إصدار المذكرة قام المجلس بإصدار خمس بيانات بمفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمنشآت الأعمال من ضمنها البيان رقم(2) بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والذي يتناول الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة. وأشار إلى إن الخاصيتين الأساسيتين اللتين تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار هما الملائمة والمصدقية(عبد اللطيف،2009).

أما عدد مرات الإفصاح عن المعلومات قد يكون له علاقة سلبية مع جودة المعلومات وبذلك لا يعتبر ازدياد كمية المعلومات المنشورة وعدد مرات الإفصاح عنها دليلاً دائماً على جودتها (صالح وآخرون،2005).

في البيئة العراقية هدفت دراسة سعيد وعبد الكريم (2012) إلى توضيح أثر جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية العراقية، وأظهرت الدراسة أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية لدى جميع الفئات المستفيدة وخاصة عند متخذي القرارات، كما يزداد أهمية الإفصاح وتأثيره في قرارات الاستثمار كلما زاد مستوى الشفافية فيه، فضلاً عن مجموعة الخصائص كالملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد على المعلومات.

2-2-4 أهمية جودة المعلومات المحاسبية: - تقيس الهيئات المهنية المصدرة للمعايير

المحاسبة جودة المعلومات المحاسبية بشكل رئيسي بقدرتها على مساعدة المستثمرين والمقرضين على مقدرة الشركة لتوليد تدفقات نقدية مستقبلية تكفي لمواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وتوزيعات منتظمة للمستثمرين دون أن يتأثر بذلك مستوى عملياتها الإنتاجية وقدرتها على النمو (بن سليمان، 2011).

وتؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة تردد متخذ القرار، ومن ثم تمكنه من اتخاذ القرار الرشيد الذي يحقق الهدف المطلوب، بشرط توافر المعرفة العلمية والخبرة السابقة لمتخذ القرار بما يمكنه من استيعاب المعلومات واستخدامها في صنع القرار، فعندما لا يتوافر هذا الاستيعاب للمعلومات لدى متخذ القرار مع توافر درجة عالية من جودة المعلومات المحاسبية تزداد درجة تردد متخذ القرار. أي أن اتخاذ القرار الرشيد لا يتطلب تحسين جودة المعلومات المحاسبية فحسب، وإنما يتطلب الاهتمام بمتخذي القرارات ورفع مستواهم العلمي والعملية وتقوية درجة ثقتهم بجودة المعلومات المحاسبية (عبد اللطيف، 2009).

2-2-5 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: - أن الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية هي صفات وصفية غير كمية في المعلومات التي توصلها القوائم المالية، وأن توفرت تجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها (نصر والسيد، 2005).

وقد تناولت دراسة خليل ونعوم (2012) البيان رقم(2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لسنة 1980م والمتعلق بالخصائص النوعية التي ينبغي أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والأسس التي ينبغي استخدامها للحكم على فائدة تلك المعلومات. وأظهرت دراسة أن مكونات خاصية الملائمة الثلاثة: التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية والقيمة التغذية العكسية هي خواص نظرية أكثر منها عملية، حيث أن التوقيت قد يكون مناسباً لمستخدم ما وغير مناسب لمستخدم آخر. كما لا توجد معلومات محاسبية خالية من الخطأ والتحيز بشكل تام، وأن هناك اختلافات في الإبلاغ المالي بين الشركات المختلفة.

وجاءت نتائج دراسة محمد (2004) التي أجريت في البيئة الليبية بأن معظم الشركات العاملة في نطاق مدينة بنغازي لا تتوفر فيها الخصائص النوعية لمعلومات عند أعدادها لتقاريرها وقوائمها المالية، والأمر الذي أدى إلى الإقلال من أهمية البيانات المحاسبية المنشورة وتأخيرها وبالتالي عدم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد صنفت الخصائص النوعية لجودة المعلومات حسب رأي مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (1980) FASB إلى مجموعتين تبعاً لأهميتها هما : الخصائص النوعية الرئيسية والخصائص النوعية الثانوية(سلماني،2005).

2-2-5-1 الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية:- أن الخاصيتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية هما الملائمة وإمكانية الاعتماد عليها(الموثوقية)، وتعتبر هاتان الخاصتان الأساسيتان للمعلومات الجيدة، لأنهما لا بد وأن يتوافر في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات منفعة عند اتخاذ القرارات(نور وبسيوني، 1992).

1- الملائمة:- حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أن الملائمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات ويقصد بالملائمة " أن تكون قادرة على التأثير في القرار المتخذ" (قافيش وبطائنة، 2009).
كما أوصت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) باعتبار معيار الملائمة أحد المعايير الأساسية اللازمة للحكم على جودة كفاءة النظام المحاسبي لتقويم البيانات الناتجة عنه وأشارت إلى أنه حتى تكون البيانات المحاسبية ملائمة لمتخذ القرار يجب أن ترتبط بالهدف المطلوب تحقيقه (عبد اللطيف، 2009).

ولكي تتصف المعلومات بالملائمة يجب أن تتضمن العناصر الآتية:-

أ- أن تكون لها القدرة على التنبؤ (القيمة التنبؤية) ولكي تكون لمعلومات قيمة التنبؤية يجب أن تساعد المستخدمين على القيام بتقييم أفضل للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية (نور وبسيوني، 1992).

ب- أن تتميز بإمكانية التحقق من التوقعات (قيمة التغذية العكسية) وتكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة استرجاعية إذا ساعدت متخذي القرارات على تعزيز توقعاتهم السابقة أو تصحيحها أو تعديلها أو تقديم توقعات جديدة (سلماني، 2005).

ج- أن يحصل عليها متخذ القرار في الوقت المناسب. بمعنى أن مراعاة التوقيت الملائم لتوصيل التقارير المحاسبية إلى مستخدميها يعتبر من الاعتبارات الضرورية لزيادة فعالية وتحقيق أقصى فائدة ممكنة من المعلومات المحاسبية (عقل، 2009).

ويرى جبر (2007) بأن للبيانات التي تحتويها القوائم المالية دوراً تقييمياً في تحديد أسعار الأسهم، مما يعني أن المستثمرين قد يؤجلون اتخاذ قراراتهم المتعلقة ببيع وشراء الأسهم حتى يتم إعلان تلك المعلومات. ولذلك فإن إعلان المعلومات المالية في توقيت الملائم يساعد في زيادة

الفائدة المرجوة من استخدام القوائم المالية في اتخاذ القرارات الضرورية وزيادة كفاءة الأسواق المالية، ويسهم أيضاً في تقليل عمليات التخمين والمضاربة وتسريبات والإشاعات في السوق. ولذلك كلما قلت المدة الزمنية المنقضية بين نهاية الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ نشر المعلومات التي تحتويها تلك القوائم أدى ذلك إلى زيادة الفائدة المرجوة من استخدام تلك المعلومات المالية.

في البيئة المصرية أكد عقل (2009) بأن اختلاف توقيت إصدار التقارير المالية باختلاف نوع الصناعة التي تنتمي لها الشركة، حيث قامت المصارف بإصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع من الشركات الأخرى التي شملتها عينة الدراسة، كما أن الشركات كبيرة الحجم قامت بإصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة.

وجاءت نتائج دراسة عبد الحسن (2012) التي طبقت في البيئة العراقية بأن المستخدمين لا يحصلون على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عراق للأوراق المالية بسهولة ويسر وأنها لا تتوفر لهم في الوقت المناسب وحاجتهم إليها، ولا يكتفون بمعلومات في التقارير المالية للشركات ويحاولون الحصول على معلومات أخرى ومن مصادر أخرى تساعدهم في قراراتهم الاستثمارية. أن عدم مراعاة خاصية التوقيت المناسب عند إصدار التقارير المالية من شأنه أن يؤدي إلى خلق طلب لدى مستخدمي المعلومات للحصول على المعلومات من مصادر أخرى بخلاف التقارير المالية (عقل، 2009).

وقد هدفت دراسة قاقيش وبطايينة (2009) التي طبقت في البيئة الأردنية إلى التعرف على محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد أظهرت نتائج الدراسة بانفترجة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات الصناعية التي تزداد فيها نسبة التمويل بالدين، وتستلم تقرير المراجع في وقت متأخر.

2- **الموثوقية:** - تكون المعلومات المحاسبية موثوق بها إذا تمكن المستخدم من الاعتماد

عليها، أي أنها تعرض ما يفترض عرضه وأن تكون ذات مصداقية وقابلية

للتحقيق (سلماني، 2005). وتشمل الموثوقية الخصائص الفرعية التالية:-

أ- **المصداقية:** - عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB (1980 المصداقية " بأنها

عرض المعلومات بشكل عادل وقابل للتحقق ومحيد"، وحتى تكون المعلومات مفيدة فلا بد أن

تكون خالية من الأخطاء الهامة ومن التحيز وتعبّر بصدق عن العمليات المالية والأحداث

الأخرى (عبد اللطيف، 2009).

في حين أشارت سلماني (2005) بان هناك صعوبات من الناحية العملية في تفسير مفهوم

الصدق بالعرض طالما أن المعلومات المحاسبية هي نتيجة لمقاييس تقريبية وليست مقاييس

محكمة، لأنها تشمل على تقديرات متنوعة وتصنيفات وملخصات أحكام.

ب- **الحياد:** - يعرف مجلس المحاسبة المالية (FASB) خاصية الحياد أو عدم التحيز " بأنها عدم

وجود تحيز متعمد في المعلومات التي يتم تقريرها (الإفصاح عنها) يهدف إلى التوصل لنتائج

محددة مقدماً أو يهدف إلى استثارة سلوك معين.

ويؤكد نور وبسيوني (1992) أن الحياد يعتبر أمراً ضرورياً بالنسبة لمعلومات المحاسبية، وذلك

نظراً لأن مستخدمي القوائم المالية ليسوا فئة واحدة وإنما هم فئات متعددة من المستخدمين، فعلى

سبيل المثال، إذا ما تم تصميم القوائم المالية بحيث تلبي احتياجات المستثمرين وحدهم فإن ذلك قد

يسبب الأضرار باحتياجات الدائنين والذين يمثلون فئة أخرى من مستخدمي القوائم المالية.

ج- **القابلية للفهم:** - إن خاصية قابلية المعلومات للفهم والاستفادة تعتمد أساساً على مؤشرين

مهمين:-

أ- **درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات.**

ب- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.

ويشير عبد العزيز (2004) بأنه لكي تكون المعلومات ذات فائدة ملموسة لا بد من توافر التجانس بين هذين الشرطين لتحقيق الاستفادة والتأثير على متخذ القرار، وبالتالي تصبح المعلومات متمتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.

وأكد عبد الحسن (2012) بأن هناك فهم كافي للمعلومات المحاسبية من قبل المستخدمين؛ حيث توجد لديهم إمكانية لاستخدامها بالشكل الصحيح في القرارات الاستثمارية، مما يدل على وجود وعي استثماري لديهم وأن التقارير المالية تعتبر مصدر مهم لهم للحصول على معلومات عن الشركات المدرجة في السوق.

2-2-5-2 الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:- بحسب تصنيف مجلس

معايير المحاسبة المالية (1980) FASB تشمل الخصائص الثانوية على القابلية لمقارنة والاتساق أو الثبات، وأن كل من هاتين الخاصيتين يجب أن تتصف بها المعلومات المالية المفيدة ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية، فتوافر الخاصيتين القابلية للمقارنة والثبات في المعلومات لا يجعلها لوحدها مفيدة ما لم تتوفر خاصيتي الملائمة والموثوقية.

1- القابلية لمقارنة: تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من المقارنة بين أداء الشركة في فترات مالية مختلفة وكذلك التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أدائها مع أداء الشركات الأخرى. ولإمكانية المقارنة يجب احتواء البنود المتعددة التي تم جمعها في بند واحد على نفس البنود في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية. واستخدام وحدة نقد متجانسة واستخدام نماذج متشابهة لعرض المعلومات المحاسبية، إضافة إلى استخدام نفس طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى، والإفصاح عن التغيرات والظروف التي

تؤثر على الشركة وتأثيرها على مركزها المالي من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى(بن سليمان،2011).

وبالنسبة للمستثمرين في الأردن فقد أكد أبو نزار وذنبيات (2005) بان درجة مقارنة أداء الشركة لعدة سنوات احتلت المرتبة الأولى.

بينما في البيئة الفلسطينية أجرى عتيق (2005) دراسة توصلت إلى أن هناك التزام محدود نسبياً بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية(الموثوقية- الحياد- القابلية للمقارنة- الملائمة). وذلك يدل على أن البيانات المالية المتوفرة لمتخذ القرار الاستثماري متواضعة النوعية.

2- الاتساق:- هو استعمال نفس الإجراءات من قبل شركة ما أو وحدة محاسبية من فترة محاسبية لأخرى، أو هو استعمال مفاهيم القياس ونفس الإجراءات على فترات معينة في القوائمالمالية لها خواص متشابهة لشركة معينة لمدة معينة واحدة(خليل ونعوم،2012).

وفي محاولة قام بها علي (2009) لقياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية العاملة في اليمن من خلال قياس أثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية وخاصة الملائمة وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية العاملة في اليمن، وكذلك الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها كخاصية الاتساق(الثبات وخاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للمصارف)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة أستهدف من خلالها المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والمحاسبين، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

حيث بلغت نسبة التأثير 83%، كما أظهرت النتائج الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية العاملة في اليمنو نسبة تأثير عالية بلغت 85%. أما دراسة أحمد (2013) توصلت إلى عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

2-2-6 القيود على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:- تمثل الخصائص

الأساسية والخصائص الثانوية خصائص نوعية يؤدي توافرها إلى تحقيق المنفعة للمعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، إلا أن هناك قيود على إنتاج المعلومات المحاسبية تتمثل في اعتبارات التكلفة- المنفعة ومفهوم الأهمية النسبية. وقد تفرض هذه القيود في بعض الأحيان العدول عن ممارسة محاسبية أو ممارسة تقرير كان من الممكن تطبيقها فيما لو أن الاختيار قد تم على أساس الخصائص الأساسية والثانوية (نور وبسيوني، 1992).

1- الأهمية النسبية:- يقتضي هذا المفهوم بالإفصاح المناسب عن البيانات التي لها أثر ملموس في اتخاذ القرار الرشيد من قبل المهتمين. ويتم الإفصاح عن المعلومات في البنود المنفصلة أو دمجها مع غيرها طبقاً لحجم أو قيمة البند، كما أن غياب هذه البيانات كلياً أو جزئياً يؤثر سلباً على قرار الاستثمار (عتيق، 2005).

وأظهرت نتائج دراسة جواد (2007) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة المديونية وانخفاض الاقتراض قصير الأجل، وذلك لانخفاض نسبة المديونية يترتب عليه زيادة في السيولة النقدية وبالتالي انخفاض في قيمة الاقتراض قصير الأجل.

2- التكلفة:- تعتبر المعلومات سلعة كأى سلعة أخرى من حيث أن قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات مرغوباً فيها، ويجب على واضعي السياسات المحاسبية الأخذ في

الاعتبار المقارنة بين المنافع والتكاليف عند الاختيار من بين البدائل للتقارير المحاسبية. فمثلاً عند الطلب من الشركات الإفصاح عن المعلومات القطاعية فإن بعض الشركات عارضت هذا الطلب لأن هذه المعلومات تحتاج إلى تكاليف عالية لإعدادها. كما أنها قد تؤدي إلى وجود تكاليف غير مباشرة متمثلة في الضرر بالمركز التنافسي لهذه الشركات نتيجة للإفصاح عن المعلومات قد تفيد المنافسين ورغم أهمية هذا الاعتبار، فإن التكاليف والمنافع من الإفصاح ليس من السهل تحديدها وقياسها (دهراوي، 2007).

في البيئة المصرية هدفت دراسة عبيد (2008) إلى التعرف على الأهمية النسبية للبيانات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم سيولة الشركة وربحيتها ومدى تأثيرها على قرارات الاستثمار في مصر. وأظهرت دراسة أن البيانات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة الشركة من وجهة نظر المحللين الماليين ومحلي الائتمان، وكذلك وجود اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان والمحللين الماليين حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة، حيث أن محلي الائتمان يعتبرونها ذات درجة أهمية عالية لاتخاذ القرارات المالية.

2-2-7 أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمستثمرين وسوق رأس

المال:- أن عملية اتخاذ قرار هي اختيار بديل من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ القرار ويعتبر البديل الذي تم اختياره أفضل البدائل من وجهة نظره. وتتأثر عملية اتخاذ قرار بعدة عوامل ومتغيرات تنعكس في القرار الذي يتم اتخاذه، وكلما كانت هذه العملية مبنية على أسس صحيحة من المعلومات كلما كانت أكثر رشداً وأفضل لمصلحة متخذ قرار. وفي أسواق الأوراق المالية فإن القرارات الاستثمارية تعبر عن قرارات المستثمرين ببيع وشراء الأسهم والسندات

الشركات المدرجة في سوق، حيث أن صفقة بيع أو شراء داخل السوق تمثل عملية اتخاذ قرار من قبل المستثمر ينتج عنها تصرف في الموارد الاقتصادية المتاحة له (عبد الحسن، 2012).

وحاول الباحثان (Chenhall and Juchan 1977) التعرف على ما الذي يعتمد عليه المستثمرين في صنع القرار الاستثماري، وتم توزيع استمارة استبيان على عينة من المستثمرين في أستراليا، وقد توصلت الدراسة إلى أن 30% من المستثمرين يعتمدون على التقارير المالية في بناء قراراتهم الاستثماري، حيث تعتبر كمصدر رئيس للمعلومات، بينما 28% يعتمدون على المعلومات التي يوفرها الوسيط المالي في السوق، وأما 18% يعتمدون على الصحف المالية المتخصصة. أما (Elliott 1992) فقد قام بدراسة لتوضيح ما يحتاج إليه المستثمر من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية أثناء اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين في الولايات المتحدة يعتمدون في صنع قراراتهم الاستثماري سواء كان شراءً أو بيعاً للأوراق المالية على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية. وقد جاءت نتائج الدراسة (Bouwman 1995) مؤيد لما توصلت إليه الدراسات السابقة بان المستثمرين يعتمدون على المعلومات المحاسبية بشكل أساسي على قراراتهم الاستثماري في الأسهم، كما إن أي قرار يكون أقل أهمية إذا لم تتوفر بجانب المعلومات المحاسبية معلومات غير محاسبية (نقلاً عن عبد الرحمن، 2006، ص 205).

وجاءت نتائج دراسة (Segdam 1989) بان المستثمر المؤسسي أكثر إدراكاً من المستثمر الفردي في درجة الاستفادة من المعلومات المحاسبية بسبب امتلاكه الكفاءات والقدرات والإمكانيات التي تساعده في التحليل واتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس موضوعية، وقد رتب مصادر المعلومات من حيث درجة اعتماد المستثمر عليها على النحو: الاتصالات الشخصية - الأشخاص المختصون - القوائم المالية المنشورة - تقرير المراجع الخارجي ومنشورات السوق

المالي والجرائد الرسمية. كما أن القوائم المالية لا توفر كامل احتياجات المستثمرين من المعلومات، حيث إنهم يستخدمون المعلومات غير محاسبية إلى جانب استخدامهم للمعلومات المحاسبية (نقلاً عن عتيق، 2005، ص 251). قام حيزان (2005) بدراسة لمعرفة مدى اعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في قائمة الدخل عند الاستثمار في الأسهم، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من المستثمرين يعتمدون على المعلومات غير محاسبية، أما أهم مصادر المعلومات التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري هي الإشاعات ونصائح الأصدقاء. وبينت الدراسة أن 65% من المستثمرين يتقنون على عدم كفاية المعلومات في قائمة الدخل (نقلاً عن عبد الرحمن، 2006، ص ص 207-208). تشير دراسة فضل (2007) التي طبقت في البيئة الأردنية والبيئة العراقية بأن هناك معلومات أخرى غير المعلومات المستمدة من التقارير المالية السنوية يعتمد عليها المستثمرون في كل من السوقين، وبذلك فإن المعلومات المستمدة من التقارير المالية السنوية لا تعد المصدر الوحيد للمستثمر العراقي والأردني.

وأكد نجم (2006) بان هناك معلومات أخرى غير المعلومات الواردة في القوائم المالية تؤثر على قرار الاستثمار في سوق فلسطين وهي نصائح الوسطاء الماليين ومعلومات من النشرات الخاصة بالسوق ومعلومات من النشرات الحكومية ومعلومات من المجالات والجرائد ومعلومات من زيارة الشركات. في حين أشارت دراسة عبد الحسين (2010) التي أجريت في البيئة العراقية بأن المستثمرين لديهم فهم ومعرفة كافية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وأنهم يجدون صعوبة في الحصول على التقارير المالية وأن إدارات الشركات لا تظهر جميع المعلومات في هذه التقارير.

بينما في البيئة الفلسطينية أظهرت دراسة عتيق (2005) بعدم كفاية كمية البيانات المالية التي تحويها التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة أسهمها للتداول في سوق

فلسطين للأوراق المالية. ويعود ذلك إلى عدم وجود إطار قانوني يلزم الشركات بمزيد من الإفصاح عن احتياجات المستثمر المالية.

ويرى دهاوي (2007) بان المستثمرين يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تحقيق الآتي:-

1- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من الارتفاع في قيمة الأسهم.

2- تقدير درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم وتتمثل في درجة التباين لعائد السوق للسهم التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق وهي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة، وكذلك درجة المخاطرة الناتجة عن متغيرات راجعة للشركة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطر غير المنتظمة.

3- مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية. ويهدف المستثمرين إلى تكوين المحفظة إلى تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمار.

وتمحورت دراسة حزوري (2010) التي طبقت في البيئة السعودية حول تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودي، حيث أظهرت هذه الدراسة أن نسبة كبيرة من المستثمرين يعرفون القوائم المالية ويرون أن لها أهمية كبيرة لكن على الرغم من ذلك هناك عدد كبير منهم لا يتابعون هذه القوائم ولا يعتمدون عليها في قراراتهم الاستثمارية. وكما أن هناك فئة من المستثمرين يهتمون بمعرفة ربحية الشركات قبل الاستثمار في أسهمها، وأن المستثمر السعودي يعرف جيداً لماذا يقوم بشراء الأسهم (إما بهدف المضاربة أو للاستثمار طويل الأجل).

وتشير دراسة راشد (1999) التي طبقت في البيئة الكويتية بأن المستثمر الكويتي يهتم بالمعلومات المحاسبية، كما يهتم أيضاً بالمعلومات غير المحاسبية عند شراء أو بيع الأسهم في

سوق الكويت للأوراق المالية. على الرغم من عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الكويتي.

وأكد (2005) Alqudah بأن المستثمرين يولون اهتمام كبير القوائم والتقارير المالية للشركات، بينما تعتبر الجرائد والمجلات من مصادر المعلومات أقل أهمية بالنسبة لهم.

وفي البيئة الفلسطينية جاءت محاولة بحيصي ونجم (2009) للتعرف على مدى إدراك المستثمر لأهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفاية تلك المعلومات في التقارير المالية ومدى الاعتماد عليها في ترشيد القرارات الاستثمارية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية يدركون أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار. وبينت وجود معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري ومن أهمها أن درجة الثقة في البيانات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية للشركات تعتبر منخفضة.

في البيئة السعودية توصلت دراسة عبد الرحمن (2006) بأن من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين في سوق الأسهم السعودي أثناء عملية البيع وشراء الأسهم هي المواقع المختصة بالأسهم وموقع هيئة سوق المال والتقارير المالية والتقارير ربع سنوية. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين خبرة المستثمر ومصادر المعلومات المنشورة في المواقع أو الأخبار الصادرة من النشرات الاقتصادية في التلفزيونات المحلية والعربية، فكلما ارتفعت درجة المؤهل العلمي لدى المستثمر اتسع فهمه للتقارير المالية السنوية وبالتالي كان له اثر في اتخاذ القرار الاستثماري السليم سواء كان بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأسهم لفترة أخرى.

وأظهرت دراسة عبد الحسن (2012) بان المستثمرين يحاولون الحصول على معلومات أخرى تساعدهم في قراراتهم الاستثمارية. حيث كانت نصائح الوسطاء الماليين ونصائح الأصدقاء

والإشاعات هي مصادر المعلومات الأخرى بالنسبة لهم. في حين لم تعتبر المجلات والجرائد والإعلانات وكذلك القرارات الحكومية من بين المصادر الأخرى للحصول على المعلومات.

وقد بين زيدي (2010) بان المستثمرين في سوق عراق للأوراق المالية يجدون أن نصائح الوسطاء ذات أهمية كبيرة جداً في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ثم تليه القرارات الحكومية ثم نشرات الخاصة بالسوق ثم يليه الإشاعات، وعدم أهمية المجلات والصحف والإعلانات للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ثم يليه نصائح الأقرباء والأصدقاء، إذ إن المستثمرين الأفراد يدركون أهمية المعلومات المحاسبية الداخلية والخارجية.

ويتضح مما سبق أن بعض الدراسات تؤكد أهمية المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير المالية لقرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وبعضها ترى بان المستثمرين في سوق يعتمدون على المعلومات غير المحاسبية أكثر من اعتمادهم على المعلومات المحاسبية. وتحاول الدراسة الحالية التعرف على أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و غير المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم في البيئة الليبية.

الخلاصة :- تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين لغرض توفير قاعدة نظرية شاملة لموضوع الدراسة حيث تناول المبحث الأول ماهية الإفصاح المحاسبي ومفهومه ومستوياته وأهميته، وأسباب الإفصاح وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والمقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وطرق الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي.

أما المبحث الثاني تطرق إلى تعريف المعلومات والبيانات المحاسبية، وكذلك مستخدمو المعلومات المحاسبية، وطبيعة جودة المعلومات المحاسبية وأهميتها، والخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية، وأخيراً أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمستثمرين وسوق رأس المال.

أما الفصل التالي يتناول الجانب العلمي للدراسة وفيه نستعرض طريقة تجميع البيانات وتحليلها. بينما الفصل الرابع يحتوي على نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة.

الفصل الثالث

الإطار العملي للدراسة

مقدمة:- لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة في التعرف على أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار، كان من ضرورة استكمال الجانب النظري من هذه الدراسة بالجانب العملي، وبما أن لكل دراسة عملية منهج وطريقة فإن هذا الفصل يتناول الجانب المنهجي للدراسة، وذلك من خلال شرح خطوات المنهجية التي تم أتباعها، وطرق تجميع البيانات وتحليلها للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة.

3-1 منهجية الدراسة:- المقصود بالمنهج بأنه الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف على الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والكشف عن الحقائق المرتبطة بها بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة أو الظاهرة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتجميع البيانات وتحليلها والتوصل إلى النتائج التي تساعد في الإجابة على تلك التساؤلات (محمود وعبد الله، 2007). وتم استخدام المنهج الاستقرائي الاستنباطي. وتم الاعتماد على مجموعة من المصادر وهي كما يلي:-

1- المصادر الثانوية:- تمثلت هذه المصادر في الكتب والرسائل العلمية والدوريات ومؤتمرات الندوات العلمية ومحركات البحث في الشبكة الدولية (انترنت).

2- المصادر الأولية:- استندت الباحثة في جمع البيانات الأولية من خلال أداة الدراسة الرئيسية وهي (المقابلة الشخصية) والتي صممت لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و غير المحاسبية على قرار الاستثمار، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة (دراسة عبد الرحمن 2006، ودراسة مهندي وصيام 2007). واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الأكاديمي.

3-1-1 مجتمع وعينة الدراسة:- يتكون مجتمع الدراسة من فئتين يتوقع أن يكون لهما

دور حيوي وفعال في عملية الإفصاح وهاتان الفئتان هما:- المستثمرين الأفراد والمستثمرين المؤسسات. وتم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة. مع التركيز بشكل أكبر على المستثمرين المؤسسات (شركات الوساطة- صندوق الضمان الاجتماعي- المصارف- شركات التأمين) وذلك لمعرفة أكثر من غيرهم بمدى أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمستثمرين.

3-1-3 أداة تجميع البيانات:- لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب المقابلة المنظمة.

ويمكن تعريف المقابلة بأنها نوع من الحديث الهادف مع بعض الأشخاص الذين لديهم المعلومات غرضها الحصول على المعلومات من الأشخاص الذين لديهم هذه المعلومات، والتي ربما لا تكون موجودة في أماكن أخرى. وتدور أسئلة المقابلة حول آراء أو حقائق أو سلوك أو معتقدات أو اتجاهات الأشخاص (كامل وآخرون، 2005). كما أن المقابلات الشخصية تتم شفويًا ويقوم الباحث أو من يساعده من الأشخاص المدربين بتسجيل الإجابات على الأسئلة المطروحة (مراد وهادي، 2002). وقامت الباحثة بإعداد نموذج أسئلة المقابلة الشخصية وتم تقسيمها إلى قسمين:-

القسم الأول:- يحتوي على المعلومات الشخصية للأفراد عينة الدراسة (الوظيفة- المؤهل العلمي- التخصص - العمر - سنوات الخبرة).

القسم الثاني:- وقد احتوى هذا القسم على مجموعة من الأسئلة تتعلق بمعلومات عن الدراسة. كما قامت الباحثة بزيارة موقع سوق الأوراق المالية في مدينة بنغازي ومدينة طرابلس، وقد تم إجراء عدد (24) مقابلة شخصية مع أفراد عينة الدراسة. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:-

جدول (1-3) مواعيد المقابلات مع المشاركين في الدراسة

المكان	الوقت	التاريخ	اليوم	المستثمر
السوق المالي	9.30 إلى 10	2014-2-3	الاثنين	1
السوق المالي	9.5 إلى 10.35	2014-2-4	الثلاثاء	2
السوق المالي	10 إلى 11	2014-2-5	الأربعاء	3
صندوق الضمان الاجتماعي	1 إلى 12	2014-2-6	الخميس	4
صندوق الضمان الاجتماعي	9.30 إلى 10	2014-2-9	الأحد	5
السوق المالي	10 إلى 11	2014-2-10	الاثنين	6
السوق المالي	10 إلى 11.10	2014-2-11	الثلاثاء	7
المصرف	1 إلى 12	2014-2-12	الأربعاء	8
المصرف	11 إلى 12.15	2014-2-13	الخميس	9
الشركة	11 إلى 12	2014-2-16	الأحد	10
الشركة	10 إلى 11	2014-2-17	الاثنين	11
السوق المالي	10.30 إلى 12	2014-2-18	الثلاثاء	12
السوق المالي	11 إلى 12	2014-2-19	الأربعاء	13
السوق المالي	10 إلى 11.10	2014-2-20	الخميس	14
السوق المالي	9.30 إلى 10	2014-2-23	الأحد	15
الشركة	11 إلى 12	2014-2-24	الاثنين	16
السوق المالي	1 إلى 12	2014-2-25	الثلاثاء	17
السوق المالي	10 إلى 11.20	2014-2-26	الأربعاء	18
السوق المالي	12 إلى 1.15	2014-2-27	الخميس	19
السوق المالي	10 إلى 11	2014-3-10	الاثنين	20
الشركة	11.30 إلى 12	2014-3-10	الاثنين	21
الشركة	10 إلى 10.40	2014-3-11	الثلاثاء	22
السوق المالي	10.30 إلى 11	2014-3-12	الأربعاء	23
المصرف	11.30 إلى 12	2014-3-12	الأربعاء	24

3-1-3-1 مزايا وعيوب أسلوب المقابلة الشخصية:- من ميزات هذا الأسلوب أنه

يساعد الأشخاص المشمولين على الإجابة من خلال قيام الباحث بتوضيح وشرح أي استفسار أو غموض، مما يساعد في دراسة المعطيات وتقليل نسبة الخطأ فيها، كما يتيح هذا الأسلوب للباحث التعرف على أحوال الأشخاص المبحوثين، مما يسهل استعمال المعطيات الخاصة بهم أحياناً. أما عيوبها فتتمثل بحاجتها إلى أعداد كبيرة من الباحثين مما يؤدي إلى زيادة كلفة المسح، بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى تحيز الباحث أو قيامه بتعديل بعض الإجابات التي يسجلها من خلال التأثير الشخصي (عبد الحميد، 2005).

3-1-4 أساليب تحليل البيانات:- تم استخدام الإحصاء الوصفي، وذلك باستخدام النسب

المئوية والتكرارات من أجل تحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة.

أولاً:- أسئلة المعلومات الشخصية:-

الجدول رقم (3-2) توزيع المشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مستثمر فردي	12	50.0
مدير إدارة	6	25.0
منفذ عمليات التداول للأسهم	4	16.7
رئيس قسم	2	8.3
المجموع	24	100.0

يبين لنا الجدول (3-2) إن ما نسبته (50.0%) من المشاركين هم من المستثمرين الأفراد، بينما المدراء بالإدارات بنسبة (25.0%)، والمنفذين عمليات التداول للأسهم بنسبة (16.7%)، وبلغت نسبة ممن يشغلون وظيفة رئيس قسم (8.3%).

الجدول رقم (3-3) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
70.8	17	بكالوريوس
29.2	7	ماجستير
100.0	24	المجموع

يبين لنا الجدول (3-3) إن ما نسبته (70.8%) من المشاركين في الدراسة من حملة المؤهل الجامعي، بينما حملة الماجستير كانت نسبتهم (29.2%).

الجدول رقم (3-4) توزيع المشاركين حسب التخصص

النسبة	التكرار	التخصص
25.0	6	محاسبة
25.0	6	تمويل ومصارف
20.8	5	إدارة أعمال
12.5	3	هندسة
16.7	4	اقتصاد
100.0	24	المجموع

يبين لنا الجدول (3-4) إن ما نسبته (25%) من المشاركين تخصصاتهم محاسبة وتمويل ومصارف، بينما (20.8%) منهم متخصصين بإدارة الأعمال، والمتخصصين بالاقتصاد نسبتهم (16.7%)، أما المتخصصين في الهندسة بلغت نسبتهم (12.5%).

الجدول رقم (3-5) توزيع المشاركين حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 25 سنة	8	33.3
25-45 سنة	11	45.8
اكبر من 45 سنة	5	20.8
المجموع	24	100.0

يبين لنا الجدول (3-5) إن ما نسبته (45.8%) من المشاركين فئتهم العمرية ما بين (25-45 سنة)، بينما الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرون سنة بلغت نسبتهم (33.3%)، وأما الذين تزيد أعمارهم عن (45 سنة فأكثر) بلغت نسبتهم (20.8%).

الجدول رقم (3-6) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	4	16.7
5-10 سنوات	17	70.8
أكثر من 10 سنوات	3	12.5
المجموع	24	100.0

يبين لنا الجدول (3-6) إن ما نسبته (70%) من المشاركين خبرتهم ما بين (5-10 سنوات)، بينما الذين تقل خبرتهم عن خمسة سنوات بلغت نسبتهم (16.7%)، وأما الذين تزيد خبرتهم عن (10 سنوات فأكثر) بلغت نسبتهم (12.5%).

3-1-4-1 اختبار فرضيات الدراسة: - للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها

تم صياغة فرضيات دراسة على النحو التالي:-

الفرضية الأولى: لا تفي المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات

باحتياجات المستثمرين.

الجدول رقم (3-7) كفاية المعلومات المحاسبية للمستثمرين

المجموع	لا		نعم		
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
24	79.2	19	20.8	5	تعتبر المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية كافية

السؤال السابع:- ماهي المعلومات التي يرغب المستثمر الحصول عليها وغير متوفرة في القوائم المالية وملحقاتها؟

الجدول رقم (3-8) المعلومات غير متوفرة في القوائم المالية

المجموع	لا		نعم		
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
24	20.8	5	79.2	19	أرقام المقارنة لعدة سنوات عن أداء الشركات
24	20.8	5	79.2	19	نشر الشركات لأي معلومات جديدة على مواقعها الالكترونية
24	33.3	8	66.7	16	معلومات عن تنوع في الاستثمارات المالية لدى الشركة
24	33.3	8	66.7	16	تحليل ربحية الشركة(ماهو النشاط الذي حقق الربح)
24	41.7	10	58.3	14	معلومات الماضية والحالية عن الشركة
24	50.	12	50.	12	تحليل مصروفات الشركة(ماهو السبب الذي أدى لزيادة تلك المصروفات)
24	95.8	23	4.2	1	تغيير مجلس إدارة الشركة دون ذكر السبب الذي أدى لذلك

يبين لنا الجدول (3-7) بأن المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية غير كافية بالنسبة للمشاركين وبنسبة (79.2%). وهذا ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن (2005) ودراسة عتيق (2005) ودراسة نجم (2006)، وكذلك دراسة فضل ونور (2006). أما الجدول (3-8) يبين أهم المعلومات التي يرغب المشاركون الحصول عليها، ويمكن ترتيبها حسب الأولوية بالنسبة لهم، حيث احتلت أرقام المقارنة لعدة سنوات عن أداء الشركات المرتبة الأولى وذلك بنسبة (79.2%)، وهذا ما توصلت إليه دراسة أبو نصار وذنيبات (2005). وتليها من حيث الأهمية بالنسبة للمشاركين نشر الشركات لأي معلومات جديدة على مواقعها الإلكترونية وبنسبة (79.2%)، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة مطيري (2012)، أما معلومات عن تنوع في الاستثمارات المالية لدى الشركة احتلت المرتبة الثانية وبنسبة (66.7%)، وتليها من حيث الأهمية بالنسبة للمشاركين تحليل ربحية الشركة لمعرفة النشاط الذي حقق الربح بنسبة (66.7%)، وكذلك المعلومات الماضية والحالية عن الشركة وبنسبة (58.3%). وبذلك لا نرفض الفرضية الأولى، بمعنى أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية السنوية للشركات لا تفي باحتياجات المستثمرين.

السؤال الثامن:- ما هي المعلومات التي تهتمك وتعتقد بأنها تؤثر على قرارك الاستثماري؟

الجدول رقم (3-9) المعلومات التي تهتم المستثمر

المجموع	لا		نعم		
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
24	4.2	1	95.8	23	يهتم المشاركون بإعلان الشركة عن توزيعات أرباح النقدية
24	8.3	2	91.7	22	يهتم المشاركون بتقرير المراجع الخارجي
24	8.3	2	91.7	22	تأخر الشركات في إصدار القوائم والتقارير المالية السنوية
24	12.5	3	87.5	21	تغير في حجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية يؤثر على قرار الاستثماري
24	29.2	7	70.8	17	يهتم المشاركون بالمعلومات التي لها علاقة بالتنبؤ بمخاطر الاستثمار
24	33.3	8	66.7	16	يهتم المشاركون بمعلومات الواردة في:- 1- قائمة الدخل
24	62.5	15	37.5	9	2- قائمة المركز المالي
24	66.7	16	33.3	8	3- تقرير مجلس الإدارة
24	75.	18	25.	6	4- قائمة التدفقات النقدية

الفرضية الثانية:- لا يدرك المستثمرون في سوق الأوراق المالية الليبي أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثماري.

يبين لنا الجدول (3-9) بان المشاركين يهتمون بإعلان الشركة عن توزيعات أرباح النقدية بنسبة (95.8%)، وهذا ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن (2005) ودراسة كيلاني (2007)، وكذلك دراسة خليفة (2009). في حين أن ما نسبته (91.7%) يهتمون بتقرير المراجع الخارجي، وهذا ما توصلت إليه دراسة Alqudah (2005). و ما نسبته (91.7%) يرون بان الشركات تتأخر في إصدار القوائم والتقارير المالية السنوية، وهذا ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن (2005) ودراسة أنور (2006)، وكذلك دراسة فضل ونور (2006). في حينما نسبته (87.5%) من المشاركين يرون أن تغير في حجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية يؤثر على قرارهم الاستثماري، وهذا ما توصلت إليه دراسة Alshayeb (2003). و ما نسبته (70.8%) من المشاركين يهتمون بالمعلومات التي لها علاقة بالتنبؤ بمخاطر الاستثمار، وهذا ما توصلت إليه دراسة جبر (2007). وتعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم والتقارير المالية السنوية بالنسبة للمشاركين بنسبة (66.7%)، وهذا ما توصلت إليه دراسة أبو نصار ودبعي (2002)، وكذلك دراسة عبد الرحمن (2006). وبذلك لا نقبل الفرضية الثانية، بمعنى إن المستثمرون يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثماري.

السؤال التاسع:- ماهي المعلومات التي يستخدمها المستثمر دائماً في اتخاذ قرار الاستثماري؟

الجدول رقم (3-10) استخدام المستثمرين للمعلومات المحاسبية

المجموع	لا		نعم		
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
24	3.2	1	95.8	23	يهتم المشاركون بالمعلومات عن ربحية الشركة
24	16.7	4	83.3	20	يهتم المشاركون بقدرة الشركة على الاقتراض والتمويل
24	33.3	8	66.7	16	أكثر استخداماً للمشاركين:- 1-القوائم والتقارير المالية
24	66.7	16	33.3	8	2-الخبرة الشخصية
24	4.2	1	95.8	23	يهتم المشاركون:- 1-توزيعات الأرباح
24	62.5	15	37.5	9	2-المصروفات
24	66.7	16	33.3	8	3-حجم التداول(بيع وشراء الأسهم)
24	83.3	20	16.7	4	4-إجمالي الأصول
24	83.3	20	16.7	4	5-حقوق الملكية
24	87.5	21	12.5	3	6-الأرباح العائدة على السهم
24	91.7	22	8.3	2	7-الأرباح المحتجزة
24	91.7	22	8.3	2	8-الاستثمارات لدى الشركة
24	95.5	23	4.2	1	9- رأس مال الشركة
24	95.5	23	4.2	1	10- قيمة الضرائب والمخصصات

الفرضية الثالثة:- لا يستخدم المستثمرون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

يبين لنا الجدول(3-10) بأن المشاركين يهتمون بالمعلومات عن ربحية الشركة

بنسبة(95.8%)، وهذا ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن (2006)، ودراسة مهندي وصيام

(2007). في حين أن ما نسبته (83.3%) من المشاركين يهتمون بقدرة الشركة على الاقتراض والتمويل، وهذا ما توصلت إليه دراسة جبر (2007). بينما ما نسبته (66.7%) من المشاركين يرون بأنهم يستخدمون القوائم والتقارير المالية السنوية أكثر من استخدامهم لخبرتهم الشخصية، هذا ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن (2006). كما تبين أن أهم البنود التي تستخرجها من القوائم المالية بالنسبة للمشاركين هو توزيعات الأرباح وذلك بنسبة (95.8%)، وهذا ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن (2005)، ودراسة فضل (2007)، ودراسة كيلاني (2007)، ودراسة دراغمة (2008)، ودراسة خليفة (2009)، وبذلك لا نقبل الفرضية الثالثة، بمعنى أن المستثمرون يستخدمون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

السؤال العاشر:- ماهي مصادر المعلومات التي تستخدمها في اتخاذ قرارات الاستثمار؟

الجدول رقم(3-11) مصادر المعلومات التي يستخدمها المستثمرين

المجموع	لا		نعم		مصادر المعلومات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
24	45.8	11	54.2	13	الأخبار التي يتداولها الناس عن أسهم الشركات
24	54.2	13	45.8	11	شاشة تداول الأسهم(أوامر بيع أو شراء للأسهم في السوق)
24	58.3	14	41.7	10	موقع السوق ومواقع الشركات على الشبكة الدولية(انترنت)
24	66.7	16	33.3	8	إفصاحات الموجودة في شريط إعلان للشاشة المستثمرين في السوق
24	70.8	17	29.2	7	الصحف والمجلات
24	79.2	19	20.8	5	القوائم والتقارير المالية
24	83.3	20	16.7	4	السجل التاريخي للشركات
24	83.3	20	16.7	4	سعر السهم الموجود في السوق
24	87.5	21	12.5	3	المعلومات الداخلية عن الشركات
24	91.8	22	8.2	2	أخبار في إذاعة المسموعة عن السوق والشركات
24	95.8	23	4.2	1	أخبار عن مجلس الإدارة
24	95.8	23	4.2	1	الندوات واجتماعات الشركات
24	33.3	8	66.7	16	العوامل غير المحاسبية 1-العوامل السياسية
24	58.3	14	41.7	10	2-كفاءة إدارة الشركة

24	66.7	16	33.3	8	3- حجم الشركة وحجم تداولها
24	70.8	17	29.2	7	4- سجل التاريخي لتوزيعات أرباح الشركة
24	87.5	21	12.5	3	5-العوامل البيئية
24	87.5	21	12.5	3	6-العوامل الاقتصادية
24	91.7	22	8.3	2	7-نصائح الأقرباء
24	91.7	22	8.3	2	8-العوامل الدينية

الفرضية الرابعة:- لا توجد مصادر أخرى غير المعلومات الواردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار.

يبين لنا الجدول (3-11) بان المشاركين يهتمون بالأخبار التي يتداولها الناس عن أسهم الشركات بنسبة (54.2%)، وهذا ما توصلت إليه دراسة عتيق (2005) ودراسة حزوري (2010) كما تعتبر شاشة تداول الأسهم (أوامر بيع أو شراء للأسهم في السوق)، وموقع السوق ومواقع الشركات على الشبكة الدولية (انترنت) من مصادر المعلومات بالنسبة للمشاركين، وهذا ما توصلت إليه دراسة راشد (1999)، ودراسة عبد الرحمن (2006). أما العوامل السياسية تعتبر من أهم العوامل غير المحاسبية التي تهتم المشاركين بنسبة (66.7%)، كما أن كفاءة إدارة الشركة تعتبر من مصادر المعلومات التي يستخدمها المشاركون في اتخاذ قراراتهم الاستثماري، وهذا ما توصلت إليه دراسة فضل (2007). وبذلك لا نقبل الفرضية الرابعة، بمعنى أن هناك مصادر أخرى غير المعلومات الواردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار.

الخلاصة:- احتوى هذا الفصل على منهجية الدراسة التي تم إتباعها وطريقة تجميع البيانات اللازمة لها، وتم تحليل بيانات الدراسة بالإحصاء الوصفي، وذلك باستخدام النسب المئوية والتكرارات لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج الدراسة التي سيتم عرضها في الفصل التالي مع التوصيات المقترحة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية التعرف على أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرار الاستثمار .

4-1 النتائج:- توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج بناءً على ما تم استعراضه في الفصول

السابقة من الدراسة، وهي كما يلي:-

1- أكدت نتائج الدراسة أن المعلومات المفصحة عنها في القوائم والتقارير المالية السنوية غير كافية بالنسبة للمستثمرين.

2- بينت نتائج الدراسة أن الإعلان عن توزيع الأرباح النقدية يؤثر على القرار الاستثماري.

3- أكدت نتائج الدراسة بان تقرير المراجع الخارجي حول سلامة القوائم المالية يؤثر على قرار الاستثمار في الأسهم.

4- أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي تتأخر في إصدار القوائم والتقارير المالية السنوية.

5- أوضحت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة أن من أهم أجزاء تقارير المالية التي تساعد في اتخاذ قرار شراء في الأسهم في سوق الأوراق المالية الليبي هي قائمة الدخل .

6- أما فيما يتعلق بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أهم البنود التي تستخرج من القوائم المالية هو توزيعات الأرباح.

7- بينت نتائج الدراسة أن من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين في سوق الأوراق المالية الليبي أثناء عملية البيع والشراء هي الأخبار التي يتداولها الناس عن الأسهم،

وشاشة التداول للأسهم في السوق، وموقع السوق ومواقع الشركات المدرجة، وكذلك الإفصاحات الموجودة في شريط إعلان للشاشة المستثمرين في السوق.

8- وأظهرت نتائج الدراسة أن العوامل غير المحاسبية التي تؤثر على قرار الاستثمار مرتبة حسب الأهمية بالنسبة للأفراد العينة العوامل السياسية وكفاءة إدارة الشركة، وحجم الشركة وحجم تداولها.

4-2 التوصيات:- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في الأدب النظري للدراسة، وكذلك

نتائج التي تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، توصي الباحثة بما يلي:

1- أن يقوم سوق الأوراق المالية الليبي بوضع قوانين سوق الأوراق المالية الليبي يجبر الشركات على إصدار القوائم والتقارير المالية السنوية في وقت محدد ومعتمدة من مراجع الخارجي وإصدار عقوبات للشركات التي تتأخر عن المدة المحددة.

2- محاولة جذب شركات الأجنبية للاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي.

3- القيام بتجارب محاكاة لبيع وشراء الأسهم للمستثمرين المتوقعين وكذلك قيام بمؤتمرات وندوات لتنشيط سوق الأوراق المالية الليبي في فترات طويلة على مدار السنة والإعلان عنها بشكل مكثف.

اجري مزيداً من الدراسات والأبحاث حول موضوع أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على أسعار الأسهم، أو تأثير المعلومات الواردة في القوائم المالية ربع السنوية على أسعار الأسهم، وكذلك موضوع أداء المحافظ الاستثمارية وتأثيرها على القيمة السوقية للأسهم في السوق.

قائمة المراجع

أ- الكتب:-

- 1- أبو زيد، كمال خليفة (1990)، "النظرية المحاسبية"، الطبعة الرابعة، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية).
- 2- حنان، رضوان حلوة و حارس، أسامة و أبو جاموس، فوز الدين (2004)، "أسس المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، (دار الحامد).
- 3- حنان، رضوان حلوة (2009)، "مدخل النظرية المحاسبية"، الطبعة الثانية، (دار وائل للنشر).
- 4- حيالي، وليد ناجي وعلون، بدر محمد (2002)، "المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي"، الطبعة الأولى، الجزء الأول، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع).
- 5- خداش، حسام الدين و زكريا، وليد و إبراهيم، عبد الناصر (2004)، "أصول المحاسبة المالية"، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع).
- 6- دهاوي، كمال الدين مصطفى (2007)، "المحاسبة المتوسطة"، (الدار الجامعية).
- 7- عبد الحميد، عبد المجيد (2005)، "أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي"، الطبعة الأولى، (دار الشروق للنشر والتوزيع).
- 8- عبد العزيز، كمال (2004)، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى (الدار الجامعية). الطبعة الأولى، (دار الشروق للنشر والتوزيع).
- 9- قاضي، حسين و حمدان، مأمون (2007)، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، (دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان).
- 10- قبائي، ثناء على (2005) ، "مبادئ المحاسبة"، (الدار الجامعية للنشر).

- 11- كامل، فريد والإبراهيم، مروان و قنديلجي، عامر وعدس، عبد الرحمن وعليان، خليل (2005)، "مناهج البحث العلمي، طرق البحث النوعي"، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة).
- 12- لطفي، أمين السيد (2005)، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، (الدار الجامعية).
- 13- لطفي، أمين السيد (2007)، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، (الإبراهيمية: الدار الجامعية).
- 14- محمود، مصطفى وعبد الله، أحمد (2007)، "مناهج البحث العلمي"، (الدار الجامعية للنشر).
- 15- مراد، صلاح و هادي، فوزية (2002)، "طرائق البحث العلمي - تصميماتها وإجراءاتها"، (دار الكتاب الحديث).
- 16- مطر، محمد عطية وراوي، حكمت أحمد وحيالي، وليد ناجي (1996)، "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات"، (دار حنين).
- 17- مطر، محمد (2004)، "التأصيل النظري في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل للنشر).
- 18- نصر، عبد الوهاب والسيد، شحاته (2005)، "مبادئ المحاسبة المالية"، (الدار الجامعية).
- 19- نور، أحمد و بسيوني، أحمد (1992)، "المحاسبة المالية القياس والاتصال المحاسبي"، (الدار الجامعية).

ب- الدوريات:-

- 1- أبو على، سوزي و دبعي، مأمون وأبو نصار، محمد (2011)، "أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على

الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في

إدارة الأعمال، المجلد (7)، العدد (3)، ص ص 433-459

2- أبو نصار، محمد و دبعي، مأمون (2002)، "المضمون المعلوماتي للعناصر الرئيسة لقائمة

الدخل"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (29)، العدد (2)، ص ص 278-296.

3- أبو نصار، محمد حسين و ذنبيات، على عبد القادر (2005)، "أهمية تعليمات الإفصاح

الصادر عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"،

دراسات العلوم الإدارية، المجلد (32)، العدد (1)، ص ص 115-139.

4- بجاد، محمد بن ناصر (2007)، "جريمة الإفصاح عن المعلومات الداخلية في نظام السوق

المالية السعودي: دراسة تحليلية"، الإدارة العامة، المجلد (47)، العدد (4)، ص ص 50-71.

5- بحيصي، عصام محمد البحيصي و نجم، أنور عدنان (2009)، "مدى إدراك المستثمرين

في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم

استثمارية"، المجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد (7)، العدد (2)، ص ص

713-739.

6- بن سليمان، محمد (2011)، "جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الإدارة العامة،

المجلد (51)، العدد (3)، ص ص 403-423.

7- بن غربية، سالم محمد بن غربية (1982)، "المعلومات المستمدة من الإعلان عن الأرباح

ربع سنوية"، دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد (18)، العدد (1)، ص ص 20-45.

8- جبر، يحيى بن على (2007)، "العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية

وخصائص الشركات المساهمة السعودية"، الإدارة العامة، المجلد (47)، العدد (2)، ص ص 167

188.

- 9- حيزان، أسامة بن فهد (2007)، "أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في أوراق المالية"، الإدارة العامة، المجلد (47)، العدد (3)، ص ص 282-310.
- 10- خريوش، حسني على (2003)، "تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المساهمة الأردنية"، المجلة العربية للعلوم، المجلد (10)، العدد (1)، ص ص 37-52
- 11- خليفة، يسري حسين (2009)، "محددات قرار توزيعات الأرباح"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد (47)، السنة (48)، ص ص 55-87.
- 12- خليل، عطا الله وراد (2005)، " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"، جامعة الزيتونة، الأردن، المجلد (17)، العدد (2)، ص ص 2-26.
- 13- دبعي، مأمون و أبو نصار، محمد (2001)، "هل تسبق أسعار الأسهم الأرباح المحاسبية في عكس المعلومات الملائمة لتحديد قيمة المنشأة"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (28)، العدد (1)، ص ص 54-64.
- 14- دراغمة، زهران محمد علي (2008)، "أثر النمو والحجم ودرجة الرفع المالي على المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والأرباح المحاسبية: دليل من الأردن- قطاع الصناعة"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (15)، العدد (3)، ص ص 375-395.
- 15- راشد، وائل إبراهيم (1999)، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 27-64.

- 16- صالح، رضا إبراهيم (2003)، "محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المدخل الإيجابي دراسة اختيارية على الشركات السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد (43)، العدد (3)، ص ص 482-495.
- 17- صالح، مصطفى محمد وبيري، توني وكولن، جون (2005)، "الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق للأوراق المالية دراسة حالة إحدى الشركات الصناعية الليبية"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد (16)، العدد (2)، ص ص 1-23.
- 18- صياح، عبد الستار مصطفى (2006)، "المعلومات المالية دالة للجدارة التنافسية دراسة تحليلية في صناعة البنوك التجارية الأردنية"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (33)، العدد (1)، ص ص 126-141.
- 19- عبد الحسين، مجيد (2011)، "أثر العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وحجم التداول في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العربية للمحاسبة، المجلد (14)، العدد (1)، ص ص 55-72.
- 20- عبد الرحمن، عبد اللطيف بن محمد (2005)، "العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (19)، العدد (2)، ص ص 171-184.
- 21- عبد الرحمن، عبد اللطيف بن محمد (2006)، "جدوى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ربع السنوية، العدد (1)، ص ص 201-225.
- 22- عبد اللطيف، مزنة (2009)، "أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد (49)، العدد (2)، ص ص 401-421.

- 23- عبيد، إبراهيم السيد (2008)، "دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، السنة(47)، العدد(70)، ص ص 213-277.
- 24- عتيق، إبراهيم محمد (2005)، "تقييم واقع القرار الاستثماري في سوق فلسطين للأوراق المالية"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد(32)، العدد(2)، ص ص 249-261.
- 25- عقل، يونس حسن (2009)، "محددات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري: دراسة اختبارية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد(43)، السنة (48)، ص ص 693-731.
- 26- عيسى، ياسين أحمد (1991)، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد(6)، العدد(2)، ص ص 385-415.
- 27- فضل، مؤيد محمد علي (2001)، "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها دراسة ميدانية في العراق"، الإداري، السنة(23)، العدد(84)، ص ص 75-86.
- 28- فضل، مؤيد محمد علي (2006)، "محددات السلوك الإداري في اختبار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية- دراسة اختبارية في الشركات المساهمة العامة في الأردن"، الإدارة العامة، المجلد(46)، العدد(1)، ص ص 200-222.
- 29- فضل، مؤيد محمد علي (2007)، "العلاقة بين المحتوى المعلوماتي للتقارير السنوية للشركات والعوائد السوقية غير العادية على أسهمها ومدى تأثر هذه العلاقة بمتغير الحجم:

دراسة اختبارية على العراق والأردن"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد(10)، العدد(1)، ص ص 42-65.

30- فضل، مؤيد محمد الفضل ونور، عبد الناصر إبراهيم (2006)، "تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات: دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد(33)، العدد(2)، 282-311.

31- قاقيش، محمود حسن وبطائنة، هنادي تركي (2009)، "العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد(12)، العدد(1)، ص ص 8-45.

32- كيلاني، قيس أديب (2007)، "التنبؤ بالقيم السوقية للأسهم: دراسة لعينة من الأسهم المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة(1998-2002م)"، الإداري، السنة(29)، العدد(109)، ص ص 201-320.

33- محمد، فهيم أبو العزم (2005)، "معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية- حالة جمهورية مصر العربية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد(45)، العدد(1)، ص ص 20-45.

34- محمد، محمد صلاح الدين (1992)، "دراسة تحليلية للإفصاح المحاسبي في ضوء مقتضيات قانون شركات قطاع الأعمال رقم(203) لسنة1991"، مجلة الإدارة، المجلد(25)، العدد(2).

35- مصطفى، صادق حامد (2004)، "قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة: دراسة تجريبية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد(18)، العدد(2)، ص ص 39-113.

36- ملحم، عدنان بن عبد الله (2003)، "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد(6)، العدد(1)، ص ص 1-21.

37- مهندي، محمد عبد الله و صيام، وليد زكريا (2007)، "أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة على أسعار الأسهم"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد(34)، العدد(2)، ص ص 258-285.

ج-الأبحاث غير منشورة :-

1- أبو القاسم ، مصطفى ساسي (1992)، "الإفصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الليبية التابعة لأمانة الصناعات الإستراتيجية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قارون، كلية الاقتصاد.

2- أحمد، محمد الهادي (2013)، "اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد.

3- أحيدة، صبري عبد السيد (2004)، "دراسة تحليلية العلاقة بين قرارات الاستثمار في الأوراق المالية والمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قارون، كلية الاقتصاد.

4- أكرم يحيى (2009)، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في جمهورية اليمنية" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية.

- 5- حويطات، محمد سليم (2009)، "العلاقة بين المتغيرات المالية والبيئية ومستوى الإفصاح وفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية.
- 6-صلاح، أنغام يوسف (2010)، "المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 7- عبد الرحيم، عبد الرحيم عمر (2011)، "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخصائص الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بourse عمان"، رسالة غير منشورة، جامعة الأردنية.
- 8- قضاة، يحيى محمد (2004)، "دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية.
- 9- محمد، إسماعيل المهدي (2004)، "الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.
- 10 مطيري، غزاي سبيل (2012)، "العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الانترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 11- مهدي، سليمة حمد (2000)، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.
- 12- نجم، أنور عدنان (2006)، "مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية"، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة.

د- مصادر أخرى :-

1- شيخ، الداوي (2009)، ندوة بعنوان "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، لبنان.

2- مبارك، بوعشوة وبوشوشة، هبة (2009)، ندوة بعنوان " دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية"، مؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

هـ - مواقع الالكترونية:-

موقع المجلة الأكاديمية العراقية على الشبكة الدولية www.iasj.net

1-أحمد، سمير عباس وحنظل، عبد على (2012)، "استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاد، العدد(32).

2- إبراهيم، محمود و الطاهر، عبد الستار (2011)، "أثر الإفصاح المحاسبي على اتجاهات وسلوك المستثمرين"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، المجلد(33)، العدد(104).

3- جواد، صلاح مهدي (2007)، "استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة كدالة للنتبؤ بمتانة المراكز المالية: دراسة اختيارية في عينة من الشركات العراقية المساهمة"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد(5)، العدد(4).

4- حمزة، محي الدين (2007)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(23)، العدد(1).

- 5- حزوري، حسن أحمد (2010)، "تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على المستثمرين في سوق الأوراق المالية في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، المجلد(32)، العدد(101).
- 6- حسن، فيصل زماط (2009)، "دور قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية(2008) دراسة تحليلية لشركة Freddie Mac الأمريكية.
- 7- حميدي، زينب عباس (2009)، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب(دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(75).
- 8- خضر، نادية سامي (2008)، "دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار"، بحوث مستقبلية، المجلد(4)، العدد(22).
- 9- خطيب، خالد (2002)، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)"، مجلة جامعة دمشق، المجلد(18)، العدد(2).
- 10- خليل، إسماعيل خليل ونعوم، ريان (2012)، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(30).
- 11- دحدوح، حسين أحمد (2008)، "دراسة تحليلية لمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(24)، العدد(2).
- 12- زبيدي، فراس خضير (2010)، "أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار من حيث بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(12)، العدد(3).

- 13- زعرب، حمدي وشراب، صباح (2007)، "أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية- دراسة تطبيقية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد (15)، العدد (2). (1).
- 14- زيود، لطيف وقيطيم، حسان و فؤاد، نغم أحمد (2007)، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (1).
- 15- سعيد، سعاد وعبد الكريم، إيمان (2012)، "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية، المجلد (2)، العدد (2).
- 16- سلماني، منال حسين (2005)، "بناء نموذج لقياس كلف المعلومات المحاسبية ورسمتها"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (56).
- 17- عبد زيد، مجيد (2011)، "دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (13)، العدد (1).
- 18- عبد الحسن، فالح (2012)، "دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات على عينة من الوسطاء والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة المثى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (3).
- 19- محمد، موفق عبد الحسين (2012)، "مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (7)، العدد (18).

20- محمود، بكر إبراهيم (2008)، "الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (71).

21- ملكاوي، نازم محمود وحمادنه، عبد الرؤوف (2009)، "دور المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية في الدول النامية دراسة في سوق عمان المالي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (20).

22- نور، عبد الناصر و عدس، نائل (2007)، "مقاييس الرقابة والأمان للبيانات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحوسب: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في الأردن"، بحوث مستقبلية، المجلد (4)، العدد (18).

23- موسى، شقيري نوري و عبد، جيهان ونس (2012)، "اختبار كفاءة بورصة عمان عند مستوى شبه القوي باستخدام المعلومة المتعلقة بنشر القوائم المالية للشركات"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (33).

و- المراجع الأجنبية:-

1- Al shammari, Bader A. (2013) "An investigation of the detemiants of voluntary disclosure by Kuwaiti shariah-compliant companies" Arab journal of administrative sciences Vol.20, No.1 .

2-Alquah, Yahya Al- (2005) " The role of accounting disclosure in explaining the intrinsic market value of corporations' shares trading in Amman stock Exchange". Journal of accounting and economics Vol.11 .

3- Khaled, E and Tim, H(2005) " The accounting disclosure in developing countries: acomparative study of Libyan and Egyptian construction companies" University of London ,association of researchers in construction management, Vol.2

4-Yang, Holly I. (2012)"Capital market consequences of managers' voluntary disclosure styles" Journal of accounting and economics.No.1

الملاحق

نموذج أسئلة المقابلة الشخصية

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

دراسات العليا

قسم المحاسبة

هدف من إجراء هذه المقابلة التعرف على أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير
المحاسبية على قرارات الاستثمار، كمتطلب لنيل درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة
بنغازي.

نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذه الورقة من فقرات بدقة والإجابة عما جاء فيها
بموضوعية، والتي تعبر عن وجهة نظركم.

إن تعاونكم معنا سيكون سبباً في نجاح هذا البحث، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الورقة
هي لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن التعاون ،،،،،،،،،،

الباحثة

أحلام محمد الحراري

أشرف الدكتور فاخر مفتاح بوفرنة

أولاً:- أسئلة المعلومات الشخصية:-

السؤال الأول:- الوظيفة:

- مدير عام مدير مالي رئيس قسم
 أخرى(حدد).....

السؤال الثاني:- المؤهل العلمي:

- ثانوية عامة أو أقل
 دبلوم
 بكالوريوس
 ماجستير
 دكتوراه

السؤال الثالث:- التخصص:

- محاسبة
 إدارة أعمال
 اقتصاد
 تمويل
 أخرى(حدد).....

السؤال الرابع:- العمر:

- أقل من 25 أكبر من 25 وأقل من 45 أكبر من 45

السؤال الخامس:- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ما بين 5-10 سنوات

أكثر من عشر سنوات

ثانياً:- معلومات تتعلق بدراسة:-

س6 هل تعتبر المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية كافية ؟

.....
.....

س7 ما هي المعلومات التي يرغب المستثمر الحصول عليها وغير متوفرة في القوائم المالية وملحقاتها؟

.....
.....

س 8 ما هي المعلومات التي تهمك وتعتقد بأنها تؤثر على قرارك الاستثماري؟

.....
.....

س 9 ما هي المعلومات التي يستخدمها المستثمر دائماً في اتخاذ قرار الاستثماري؟

.....
.....
.....

س 10 ما هي مصادر المعلومات التي تستخدمها في اتخاذ قرارات الاستثمار؟

.....

.....

.....

.....

Frequencies

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مستثمر فردي	12	50.0	50.0	50.0
مدير ادارة	6	25.0	25.0	75.0
منفذ	4	16.7	16.7	91.7
رئيس قسم	2	8.3	8.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid بكالوريوس	17	70.8	70.8	70.8
ماجستير	7	29.2	29.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	6	25.0	25.0	25.0
تمويل ومصارف	6	25.0	25.0	50.0
إدارة أعمال	5	20.8	20.8	70.8
هندسة	3	12.5	12.5	83.3
اقتصاد	4	16.7	16.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنة 25 اقل من	8	33.3	33.3	33.3
سنة 25-45	11	45.8	45.8	79.2
سنة 45 اكبر من	5	20.8	20.8	100.0
Total	24	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 5 اقل من	4	16.7	16.7	16.7
سنوات 5-10	17	70.8	70.8	87.5
سنوات 10 أكثر من	3	12.5	12.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

تعتبر المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية كافية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	5	20.8	20.8	20.8
	لا	19	79.2	79.2	100.0
Total		24	100.0	100.0	

أرقام المقارنة لعدة سنوات عن أداء الشركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	19	79.2	79.2	79.2
	لا	5	20.8	20.8	100.0
Total		24	100.0	100.0	

نشر الشركات لإي معلومات جديدة على مواقعها الإلكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	19	79.2	79.2	79.2
	لا	5	20.8	20.8	100.0
Total		24	100.0	100.0	

معلومات عن تنوع في الاستثمارات المالية لدى الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	16	66.7	66.7	66.7
	لا	8	33.3	33.3	100.0
Total		24	100.0	100.0	

تحليل ربحية الشركة (ما هو النشاط الذي حقق الربح)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	16	66.7	66.7	66.7
	لا	8	33.3	33.3	100.0
Total		24	100.0	100.0	

معلومات الماضية والحالية عن الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	14	58.3	58.3	58.3
	لا	10	41.7	41.7	100.0
Total		24	100.0	100.0	

تحليل مصروفات الشركة (ما هو السبب الذي أدى لزيادة تلك المصروفات)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	12	50.0	50.0	50.0
	لا	12	50.0	50.0	100.0
Total		24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بإعلان الشركة عن توزيعات أرباح النقدية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	2	8.3	8.3	8.3
	لا	22	91.7	91.7	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بتقرير المراجع الخارجي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	22	91.7	91.7	91.7
	لا	2	8.3	8.3	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

تأخر الشركات في إصدار القوائم والتقارير المالية السنوية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	22	91.7	91.7	91.7
	لا	2	8.3	8.3	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

تغير في حجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية يؤثر على قرار الاستثماري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	21	87.5	87.5	87.5
	لا	3	12.5	12.5	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بالمعلومات التي لها علاقة بالتنبؤ بمخاطر الاستثمار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	17	70.8	70.8	70.8
	لا	7	29.2	29.2	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بمعلومات الواردة في: قائمة الدخل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	16	66.7	66.7	66.7
	لا	8	33.3	33.3	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بمعلومات الواردة في: قائمة المركز المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	9	37.5	37.5	37.5
	لا	15	62.5	62.5	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بمعلومات الواردة في: تقرير مجلس الإدارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	33.3	33.3	33.3
	لا	16	66.7	66.7	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بمعلومات الواردة في: قائمة التدفقات المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	6	25.0	25.0	25.0
لا	18	75.0	75.0	100.0
Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بالمعلومات عن ربحية الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	23	95.8	95.8	95.8
لا	1	4.2	4.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون بقدرة الشركة على الاقتراض والتمويل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	20	83.3	83.3	83.3
لا	4	16.7	16.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

أكثر استخداما للمشاركين:-القوائم والتقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	16	66.7	66.7	66.7
لا	8	33.3	33.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

الخبرة الشخصية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	8	33.3	33.3	33.3
لا	16	66.7	66.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

يهتم المشاركون:-توزيعات الأرباح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	23	95.8	95.8	95.8
	لا	1	4.2	4.2	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

المصروفات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	9	37.5	37.5	37.5
	لا	15	62.5	62.5	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

حجم التداول(بيع وشراء الأسهم)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	33.3	33.3	33.3
	لا	16	66.7	66.7	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

إجمالي الأصول

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	4	16.7	16.7	16.7
	لا	20	83.3	83.3	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

حقوق الملكية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	4	16.7	16.7	16.7
لا	20	83.3	83.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

الأرباح العائدة على السهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	3	12.5	12.5	12.5
لا	21	87.5	87.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

الأرباح المحتجزة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	2	8.3	8.3	8.3
لا	22	91.7	91.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

الاستثمارات لدى الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	2	8.3	8.3	8.3
لا	22	91.7	91.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

رأس مال الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	1	4.2	4.2	4.2
لا	23	95.8	95.8	100.0
Total	24	100.0	100.0	

قيمة الضرائب والمخصصات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	1	4.2	4.2	4.2
	لا	23	95.8	95.8	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

الأخبار التي يتداولها الناس عن أسهم الشركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	13	54.2	54.2	54.2
	لا	11	45.8	45.8	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

شاشة تداول الأسهم (أوامر بيع أو شراء للأسهم في السوق)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	11	45.8	45.8	45.8
	لا	13	54.2	54.2	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

موقع السوق ومواقع الشركات على الشبكة الدولية (انترنت)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	10	41.7	41.7	41.7
	لا	14	58.3	58.3	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

إفصاحات الموجودة في شريط إعلان للشاشة المستثمرين في السوق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	8	33.3	33.3	33.3
لا	16	66.7	66.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

الصحف والمجلات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	7	29.2	29.2	29.2
لا	17	70.8	70.8	100.0
Total	24	100.0	100.0	

القوائم والتقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	5	20.8	20.8	20.8
لا	19	79.2	79.2	100.0
Total	24	100.0	100.0	

السجل التاريخي للشركات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	4	16.7	16.7	16.7
لا	20	83.3	83.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

سعر السهم الموجود في السوق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	4	16.7	16.7	16.7
لا	20	83.3	83.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

المعلومات الداخلية عن الشركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	3	12.5	12.5	12.5
	لا	21	87.5	87.5	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

أخبار في إذاعة المسموعة عن السوق والشركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	2	8.3	8.3	8.3
	لا	22	91.7	91.7	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

أخبار عن مجلس الإدارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	1	4.2	4.2	4.2
	لا	23	95.8	95.8	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

الندوات واجتماعات الشركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	1	4.2	4.2	4.2
	لا	23	95.8	95.8	100.0
	Total	24	100.0	100.0	

العوامل غير المحاسبية 1-العوامل السياسية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	16	66.7	66.7	66.7
لا	8	33.3	33.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

كفاءة إدارة الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	10	41.7	41.7	41.7
لا	14	58.3	58.3	100.0
Total	24	100.0	100.0	

-حجم الشركة وحجم تداولها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	8	33.3	33.3	33.3
لا	16	66.7	66.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

سجل التاريخي لتوزيعات أرباح الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	7	29.2	29.2	29.2
لا	17	70.8	70.8	100.0
Total	24	100.0	100.0	

العوامل البنائية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	3	12.5	12.5	12.5
لا	21	87.5	87.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

العوامل الاقتصادية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	3	12.5	12.5	12.5
لا	21	87.5	87.5	100.0
Total	24	100.0	100.0	

نصائح الأقرباء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	2	8.3	8.3	8.3
لا	22	91.7	91.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

العوامل الدينية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	2	8.3	8.3	8.3
لا	22	91.7	91.7	100.0
Total	24	100.0	100.0	

The effect of disclosure information accounting and non accounting on investment decisions

By

Ahlam Mohammed Alharary

Supervisor

Dr . Faker Mofatah Bofarna

Abstract

The annual financial statements and the accompanying notes are considered the most important sources of information for investors in the capital markets. The quality of their investment decisions depends on these statements and on their ability to explain their information content and the explanatory notes. This study aims for knowing the effect of disclosure accounting information and non-accounting investment decisions in shares, and to achieve the objectives of the study was formulated five hypotheses and the study used a sample of individual investors and institutional investors in Libyan stock market in both Benghazi and Tripoli during the year 2014, the participants which numbers reached 24, the interview method was used as a tool to collect the necessary data from the sample of the study. and the study data were analyzed in descriptive statistics using repetition spreadsheets and percentages. The study concluded a number of results the most important of which are: The annual financial statements are not sufficient for investors. registered companies in the Libyan stock market delay in issuing for long time, and it has also concluded to the fact that important items extracted from financial statements and that may have an effect on the selling and buying decisions in shares profitability priority of the company. the study come to the advice that the Libyan stock market starts by setting laws for the Libyan stock market which compels companies to issue statements in a determined time and approved by a certified external audit and to issue penalties for companies which delay on determined time.



**"The effect of disclosure information
accounting and non accounting on
investment decisions"**

By

Ahlam Mohammed Alharary

Supervisor

Dr. Faker Mofatah Bofarna

**This thesis was submitted in partial fulfillment of the
requirements for master`s degree in accounting.**

University of Benghazi

Faculty of Economics

2017